

رصد المخربين

دليل لتحليل الجريمة المنظمة
في الدول الهشة



مارك شو و والتر كيمب

معهد السلام الدولي

رصد المخربين

دليل لتحليل الجريمة المنظمة
في الدول الهشة



رصد المخربين
دليل لتحليل الجريمة المنظمة
في الدول الهشة

مارك شوو والتر كيمب

صورة الغلاف: © سيمون دي. وارن/كوريبيس

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا الدليل تمثل وجهات نظر المؤلفين وليس بالضرورة آراء معهد السلام الدولي. ويرحب المعهد بالنظر في سلسلة واسعة من الرؤى سعياً إلى حوار قائم على معرفة مستفيضة حول السياسات والقضايا الهامة في الشؤون الدولية.

شكر وتقدير

يدين معهد السلام الدولي بالشكر والامتنان للمانحين الذين يساهمون في الأعمال التي يقوم بها بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ويتوجه المعهد بشكر خاص لحكومتى النرويج وسويسرا، اللتين جعل دعمهما نشر هذه المطبوعة ممكناً. كما يتوجه المؤلفان بالشكر لكل من مالي أود برنر، وجوين بونيفاس، وآرثر بوتيليس، وجيمس كوكاين، وسيباستيان فون أينزديل، وبيتر غاسترو، وكامينو كافاناغ، وأدم لوبيل، وراشيل لوكي، وفيفيان أوكونور، وكوليت راوش، وبيم فالدر، وفيل ويليامز لإسهاماتهم في هذا الدليل وتعقيباتهم عليه.

تنويه مقترح

مارك شو ووالتر كيمب، "رصد المجرمين: دليل لتحليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة"، نيويورك: معهد السلام الدولي، ٢٠١٢.

ISBN: 0-937722-93-6

ISBN-13: 978-0-937722-93-0

© بواسطة معهد السلام الدولي، ٢٠١٢

www.ipinst.org

المحتويات

vii	مقدمة
١	استخدام هذا الدليل
٤	١- ما الذي نتحدث عنه؟
	متى تكون الدولة هشة؟
	بناء السلام والجريمة المنظمة بعد انتهاء الصراع
	ما الذي يعد جريمة منظمة؟
	متى تكون الجريمة عابرة للحدود الوطنية؟
	أسواق الجريمة
	الاستخبارات والمعلومات والتحليلات
١١	٢- ما الذي يحدث؟
	الخطوة ١: ما القضايا التي يتم التركيز عليها؟
	الخطوة ٢: هل يمكن قياس نطاق الجريمة المنظمة؟
	الخطوة ٣: هل يمكنك تحديد أسواق الجريمة؟
	الخطوة ٤: هل يمكنك رصد جماعات الجريمة المنظمة؟
	الخطوة ٥: هل تغيرت الأمور بمرور الوقت؟
	الخطوة ٦: اكتب ملاحظتك (وابدأ التفكير في النتائج)
٣٤	٣- ما النتائج؟
	الأضرار السياسية والهيكلية:
	الضرر الاقتصادي
	الضرر المادي:
	الضرر الاجتماعي
	الضرر البيئي:
	تقييم الأضرار الناتجة عن الجريمة المنظمة وحساب تكاليفها
٤٨	خاتمة
٥٠	عن المؤلفين

مقدمة

تيري رود لارسن
رئيس معهد السلام الدولي

يتجه النظام الدولي نحو التعامل مع المشكلات ضمن الدول أو فيما بينها. بيد أن العديد من الأزمات المعاصرة تشمل أطرافاً غير تابعة لدول ومخاطر عابرة للحدود الوطنية، مثل الجماعات الإجرامية. وفي سنة ٢٠٠١، ذكر تقرير الأخضر الإبراهيمي حول جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام أنه "يجب أن تكون الأمم المتحدة على استعداد للتعامل بفاعلية مع المخربين إذا كانت تتوقع تحقيق سجل نجاح متصل في حفظ السلام أو في بناء السلام في حالات النزاعات الأهلية/عبر الوطنية." لكن كيف يمكنك رصد المخربين؟ ومن هم؟ وكيف يجمعون أموالهم؟ وما تأثيرهم على عمليات السلام، وبخاصة في الدول الهشة؟ يوجد عدد متزايد من الأدوات التي تتناول الاقتصاد السياسي للصراع. لكن القليل منها يتعامل على وجه التحديد مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا قصور خطير كون الجريمة المنظمة خطر على السلم والأمن في كل مسرح تقريبا تقوم فيه الأمم المتحدة بعمليات سلام.

تم تصميم هذا الدليل لسد هذه الفجوة. وقد كتبه مؤلفيه والممارسون في ذهنهم، وخصوصاً العاملين منهم في تخطيط المهمات أو في مهام تقدير احتياجات ما بعد انتهاء الصراع. ونأمل أن يكون ذلك مفيداً ومثيراً لاهتمام قطاع أوسع من الجمهور أيضاً، وليس فقط لصانعي السياسات وصناع القرار الذين قد يضطرون للعمل على أساس المعلومات التي يتم جمعها في مثل هذه التقديرات.

يسرني أن أقدم هذه المطبوعة كإحدى ثمار مشروع لمعهد السلام الدولي يسمى "سلام دون جريمة". وهذا المشروع مصمم لتعزيز قدرات المنظمات المتعددة الأطراف، وبخاصة الأمم المتحدة، لمنع التهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة والتعامل معه بفاعلية أكثر. ويبني هذا المشروع على جهود المعهد السابقة في هذا المضمار، بما في ذلك وثيقة العمل المؤقتة (الورقة الزرقاء) التي أصدرها المعهد عام ٢٠٠٩ بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن إحدى توصيات الورقة كانت إجراء تحليل أفضل لخطر الجريمة على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإحلال السلام.

يحدونا الأمل في أن يساعد هذا الدليل في تحقيق ذلك الهدف. ومن الممكن أن يجعل رصد المخربين عمليات السلام أكثر وعياً بالجماعات الإجرامية والأنشطة غير القانونية، ويخفض المخاطر التي يمثلها أولئك الذين يحاولون إفساد السلام لأنهم يستفيدون من عدم الاستقرار. وفي هذا المسعى، يدين معهد السلام الدولي بالامتنان لمانحيه الأسخياء، وبصفة خاصة، أود أن أشكر حكومتي النرويج وسويسرا لجعل نشر هذه المطبوعة أمراً ممكناً.

استخدام هذا الدليل

أصبحت الجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة ذات الصلة قضية في غاية الأهمية في كثير من الدول الهشة. وحتى وقت قريب، نادراً ما كانت الجريمة المنظمة تمثل تحدياً خطيراً عند التعامل مع الدول الهشة، وعندما كانت تعد كذلك، كان يتم التفكير فيها عادة على أنها شيء يمكن إصلاحه في وقت لاحق. غير أن التجربة تبين أنه يجب التعامل مع الجريمة المنظمة في سياق أي عملية للسلام أو مهمة سياسية. ونادراً ما تكون الجريمة المنظمة قضية هامشية، فهي في حالات كثيرة تكون العائق الأكبر أمام إحلال السلام، ويكون هذا الأمر صحيحاً بصورة خاصة في الدول الهشة التي يمكنها فقط تقديم مقاومة ضعيفة لتسلل الجماعات الإجرامية، ومثل هذه الدول قد يكون فيها مستويات من النشاط الإجرامي المنظم أقل كثيراً من البلدان المتقدمة، وبالرغم من ذلك، وبسبب ضعف المؤسسات، وقلة الفرص الاقتصادية، والتهديدات الأمنية الخطيرة، فإنه يمكن أن يكون لنشاطات الجريمة المنظمة نتائج مدمرة لا تتناسب مع مستوياتها، وخصوصاً في حالة الانتقال السياسي إلى السلام أو الديمقراطية.

مشكلة الجريمة المنظمة هي صعوبة العثور عليها؛ فمن يقومون بأنشطة غير مشروعة يريدون تجنب اكتشافهم. وفي الدول الهشة، غالباً ما يكون هؤلاء أفضل تسليحاً، وأفضل أجراً، وأفضل تنظيماً من الشرطة، لذلك فإنه نادراً ما يتم القبض عليهم وتكون المعلومات قليلة عن نشاطاتهم. علاوة على ذلك، ولأن العمليات الميدانية متعددة الأطراف تنقصها أدوات تقييم النشاط الإجرامي ولأن من يقومون بهذه العمليات يعتقدون أن القضية خارج تفويضهم، فإنهم نادراً ما يحاولون البحث عنها. ونتيجة لذلك، وبالرغم من التأثير الخطير للجريمة في الأماكن التي تكون فيها عمليات سلام، فإن تلك العمليات غالباً ما تكون سيئة الإعداد أو سيئة التجهيز للتعامل مع خطرهما، وقد صُمم هذا الدليل كي يساعد في تصحيح هذا القصور.

سوف يكون هذا الدليل المصمم للعاملين في المنظمات متعددة الأطراف الذين يريدون تحليل طبيعة الجريمة المنظمة في دولة هشة مفيداً

بصفة خاصة للعاملين الميدانيين في حفظ السلام، أو بناء السلام، أو البعثات السياسية. وتعد تقييمات الجريمة المنظمة حيوية لتخطيط التدخلات، خصوصاً المساعدة الفنية ودعم العدالة الجنائية، لفهم الاقتصاد السياسي الذي تعمل البعثة في سياقها. ومن المأمول أيضاً أن يستفيد منه جمهور أوسع، يشمل صناعات السياسات، ومسؤولي الشرطة والقضاء، والعاملين في وكالات التنمية، وأعضاء المجتمع المدني، والصحافيين، والطلاب.

لا يرد ذكر في هذا الدليل لبلدان أو لجماعات إجرامية محددة، وتم هذا عن قصد، لإتاحة تطبيقه بصفة عامة على سلسلة واسعة من الحالات. وبالرغم من ذلك، تعكس أنواع الحالات التي يعالجها الدليل مخاطر واقعية في دول عديدة ذات أنظمة سياسية مختلفة، ودرجات تنمية ومؤسسية متباينة، من أفغانستان إلى زيمبابوي ومن هايتي إلى الصومال، وفي بعض الأماكن التي تجري فيها عمليات سلام وأخرى لا يوجد فيها أي عمليات سلام، إلا أن الجريمة المنظمة تمثل خطراً واضحاً وحاضراً فيها.

ومن أجل التعاطي مع الخطر الذي تمثله الجريمة المنظمة، يجب أن يفهم المرء كظاهرة. كيف يمكن تعريفها؟ وما السبب في وجودها، وكيف تعبر عن نفسها؟ وما حجم المشكلة؟ ومن المتورط فيها ومن يتأثر بها؟ وما تأثيرها، وكيف يمكن قياسه؟ وهل هي إلى تحسن أم أن الأمر يزداد سوءاً، وما الذي يمكن عمله حيالها؟ لذلك، فإن المفتاح يوجد في تحليل الوضع على الأرض، وفي استخدام المعلومات التي يتم جمعها لصياغة رد فعل.

كخطوة أولى، يهدف هذا الدليل إلى حث القارئ على التفكير، على أمل إنتاج ما يسمى بصفة عامة "تقدير مخاطر الجريمة المنظمة". ويمثل تقدير مخاطر الجريمة المنظمة أداة لخلق صورة استراتيجية للجريمة المنظمة يمكن أن تقود إلى استجابة تعتمد الأدلة أساساً لها، فيما يتعلق بالسياسات والعمليات على حد سواء.

كما يسعى الدليل إلى تقديم نظرة عامة للخطوات التي يمكن اتخاذها لتحليل الجريمة المنظمة والخطيرة وتحليلها في بلد محدد، وهذا ليس دليلاً لإجراء تحقيق جنائي؛ بل طريقة لجمع المعلومات عن الأشياء التي لم يتم التركيز عليها من قبل والتي تؤثر في عملية السلام أو في العملية السياسية.

كتب الدليل وقدم بأسلوب سهل الاستخدام كي يشرك القارئ ويكون رقيقاً لمن يسعون للحصول على إرشاد وتوجيه بشأن التعامل مع هذه المشكلة الخطيرة.

كلمة عن السلامة: ليس هدفك هو اعتقال أي شخص. بل هدفك فهم ما يجري. ومع هذا، إذا بدأت تتجول وتطرح الكثير من الأسئلة، فمن الممكن أن تعرض نفسك للخطر. خذ احتياطات معقولة. لكن معظم المعلومات التي يمكنك جمعها، كما هي مبيّنة في الصفحات التالية، يجب أن تكون متاحة على الفور، ويعمل الباحثون في هذه القضية في بلدان كثيرة، واعتماداً على ذلك، ينبغي أن تكون قادراً على القيام ببداية جيدة في جمع أجزاء صورة استراتيجية شاملة لطبيعة الجريمة المنظمة في البلد الذي تعمل فيه.

ينقسم الدليل إلى ثلاثة أقسام، يبدأ كل قسم بسؤال:

ما الذي نتحدث عنه؟

توفر هذه المقدمة القصيرة الأساس لبقية البحث بتوضيح بعض المصطلحات والتعريفات.



ماذا يجري؟

يتناول هذا القسم عملية جمع المعلومات لفهم ظاهرة الجريمة المنظمة والخطيرة. وهذا هو أكثر الأقسام طولاً حيث يحتوي على عملية من ست خطوات لتوجيه تفكيرك.



ما تأثير الجريمة المنظمة؟

يتناول هذا القسم تأثير الجريمة المنظمة وأنواع الأضرار التي قد تتسبب فيها.



الفصل الأول

ما الذي نتحدث عنه؟

في البداية قد تتساءلون لماذا تمثل الجريمة المنظمة مثل هذا التحدي الآن. هناك العديد من الأسباب. وأحد أهم هذه الأسباب هو أن العالم قد تغير بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة - فقد أصبح العالم أصغر حيث صار للناس والسلع قدر أكبر من الحرية والقدرة على التنقل. ولهذا نتائج إيجابية وسلبية معاً. فبينما خلقت العولمة فرصاً كثيرة، فإنها مكنت أيضاً من حدوث طفرة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكانت الدول والناس الضعفاء هم الأكثر تأثراً بها.

تتصل البلدان ذات الحكومات الضعيفة أو تلك التي يوجد بها صراع أو عدم استقرار سياسي مستمران - الدول الهشة تحديداً - بطرق عدة بالاقتصاد العالمي. غير أن حكوماتها ومؤسساتها أقل قدرة على تنظيم ما يحدث على الأراضي الخاضعة لسيادتها. ومن نتائج هذا الوضع أن تتمكن الجماعات الإجرامية من استغلال هذه الفرص لجني المال. وقد لا توجد منافذ أخرى كثيرة للنشاطات التجارية المشروعة في مثل هذه الأماكن. لذا فإنها تكون فرصة جذابة للبعض - وهؤلاء يكونون عادة ممن يملكون المال والنفوذ فعلاً وممن يكونون في موقع جيد لرصد الفرص.

متى تكون الدولة هشة؟

وفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن الدولة الهشة هي بلد دخله منخفض يتسم بـ "قدرة ضعيفة على القيام بالمهام الرئيسية لحكم شعبه وأراضيه". ويتسم بالعجز عن "تنمية علاقات بناءة متبادلة وتعزيز العلاقات مع المجتمع". وفي مثل هذه الدول، لا تحتكر الحكومة المركزية استخدام القوة ولا تستطيع توفير الأمن العام أو تقديم السلع والخدمات العامة للكثير من مواطنيها. ونتيجة لذلك، يفقد المواطنون الثقة في الدولة والحافز للتواصل معها. بل قد تكون بعض أجزاء البلاد خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية - ويطلق عليها اسم "المساحات غير المحكومة". أو تكون فيها

مناطق توجد فيها أشكال بديلة للحكم. وينترك هذا الوضع المواطنين عرضة لتأثير تغيرات كبيرة في الأحوال السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية.

ويمكن أن يشمل مصطلح الدولة الهشة بلدانا يوجد بها واحد أو أكثر مما يلي:

- صراع أو مأزق سياسي ممتد لفترة طويلة؛
 - تدهور الحكم؛
 - عدم الاستقرار بعد انتهاء الصراع؛
 - الانتقال السياسي، ويشمل ذلك مفاوضات سلام أو تحركاً نحو الديمقراطية؛
 - وجود حكومة مركزية عاجزة عن الممارسة الكاملة للسيادة على أراضيها.
- تكون الدولة الهشة معرضة إلى حد كبير للصدمات الخارجية وللفساد في الداخل؛ كما أن ضعف المؤسسات هو إحدى سمات الدول الهشة، وضعف المؤسسات أو انعدامها يمكنه غالباً أن يجسد أو يديم ظروف الأزمة.

يستخدم هذا الدليل مصطلح "هشة" ليعني ضمناً سلسلة من الظروف التي تتميز بها البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، أو غير الشرعية، أو المهترئة جداً، التي ربما تكون قد عانت من شكل ما من أشكال الصراع، وربما تكون بصدد الانتقال نحو مجتمعات ديمقراطية سلمية. ويمكن للجريمة المنظمة أن تعيق هذه العملية إعاقةً كبيرة.

بناء السلام والجريمة المنظمة بعد انتهاء الصراع

كما هو موضح في القائمة أعلاه، خرجت دول هشة كثيرة من الصراع مؤخراً. ومثل هذه الدول معرضة لأنشطة الجريمة المنظمة. وقد يكون فيها وجود دولي في صورة حفظ سلام، أو بناء سلام، أو بعثة سياسية، وتتمتع الكثير من هذه البعثات بتفويضات بمكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، مع أن الموارد والخبرات للتعامل مع خطرها لا تزال محدودة. وفي حالات أخرى، لا توجد تفويضات لكن البعثات تحاول التعاطي مع الأمر بأفضل ما تستطيع.

في أغلب الأحيان، تبدو الجريمة المنظمة أكثر وضوحاً في الفترة التي تعقب نهاية الصراع مباشرة وأثناء الفترة الانتقالية نحو السلام، وتتسم مثل هذه الفترات بعدم اليقين السياسي وقد تفتقد مؤسسات العدالة التابعة للدولة خلالها القدرة والمهارات اللازمة لمواجهتها. وبالرغم من ذلك، وفي أغلب

الأحيان خلال هذه الفترة، ربما تقلص قوات أو شرطة حفظ السلام الدولية وجودها، ويخلق هذا فراغاً أمنياً تستغله الجماعات الإجرامية. وغالباً ما يتغاضى بناء السلام عن هذا الاستغلال لتركيزهم الشديد على تحديات البناء والأمن لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وقد يتحول هذا إلى خطأ مكلف بمجرد أن تراكم شبكات الإجرام قدراً معقولاً من النفوذ والموارد يكفي لإجباط العملية السياسية ذاتها.

في الواقع، وفقاً لما سيرد في مناقشة الفصل الثالث أدناه، يمكن للجريمة المنظمة أن تؤثر في العديد من جوانب المجتمع. والأهم من ذلك، أنها تمثل تهديداً للسلام. وقد تشوه الموارد التي تخلفها الجماعات الإجرامية للعملية السياسية، على سبيل المثال، بتمويل أنشطة بعض الأحزاب السياسية دون غيرها. ومن المحتمل أن ينضم هؤلاء المجرمون إلى مخربين آخرين يستفيدون، مثلهم، من حالة عدم الاستقرار. وقد يقوض عملهم الاقتصاد عن طريق القيام بأعمال عنف واستبعاد بعض الأشخاص من افتتاح أعمال جديدة توجد حاجة ماسة لها. الأمر الذي يتسبب في هجرة الكفاءات وإبعاد المستثمرين والمناحين الأجانب بسبب الخوف. وتقوم أموال الجريمة إلى تضخم الأسعار، ويظهر هذا جلياً في قطاع العقار أكثر من القطاعات الأخرى. كما ترفع تكلفة المعيشة للجميع. ويدمر تعاظم المخدرات المجتمعات وينشر الأمراض. كما تسبب السلع المقلدة غير الأصلية كالأدوية أضراراً لمن لا يستطيعون إشرائها.

تعني الجريمة المنظمة حياة أقل جودة للناس الذين عانوا ولا يزالون يعانون كثيراً والذين يأملون في فتح صفحة جديدة في حياتهم. إن الجريمة تفقددهم ثقتهم في النظام الجديد، وتجعل الأشخاص الطيبين ينسحبون من مجتمعاتهم، وتقلل الفرص أمام أطفالهم، وتضيف عبئاً جديداً لكثيرين ممن يكافحون جاهدين من أجل البقاء. وتظهر الدراسات المسحية مرة بعد أخرى أن أكثر ما يخشاه الناس في مثل هذه الحالات يتعلق بأمنهم الشخصي وأمن أحيائهم. وباختصار، فإن الجريمة المنظمة خطر على الأمن، والعدالة، والتنمية. لذا ينبغي معالجتها كجزء رئيسي من أي عملية سلام أو خطة تنمية.

ما الذي يعد جريمة منظمة؟

يدور جدل طويل عما يمثل في الحقيقة جريمة منظمة. ولم تستطع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاتفاق على تعريف لمفهومها عندما تفاوضت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أواخر

تسعينيات القرن العشرين الماضي. ولأغراضنا في هذا الدليل، يكفي القول إن الجريمة المنظمة هي سلسلة من الأنشطة غير القانونية التي ترتكبها بهدف الربح جماعة جيدة التنظيم نسبياً، وهذه الجماعة يمكن أن تكون صغيرة جداً. وقد تنطوي أنشطتها على العنف وممارسات فاسدة، بالرغم من وجود حالات لا يحدث فيها ذلك.

تعرف الأمم المتحدة الجريمة الخطيرة بأنها أية جريمة يواجه المدانون بها عقوبة الحبس لمدة أربع سنوات أو أكثر. ونظراً للاختلافات الوطنية وإمكانية الاختلاف في الأحكام التي تصدرها المحاكم بناءً على القضية المنظورة، فإن هذا الحد الأدنى يمثل مؤشراً مناسباً على أن الجريمة محل النظر "خطيرة" لأن الأفراد والمجتمعات تراها على هذا النحو.

عادة ما ترتكب الجريمة المنظمة بواسطة مجموعات. وقد أظهرت دراسات الجماعات الإجرامية أنها تتخذ كل الأشكال والأحجام، حيث يشبه بعضها قطاع الطرق في أفلام هوليوود، إلا أن الكثير منها يبدو مثل الناس العاديين الذين يقابلهم المرء في الشارع. لذا لا تحمل أية أفكار مسبقة عنها. ويعد التعريف الذي تقدمه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعريف واسع بصورة مناسبة. وهو يتضمن العديد من العناصر:

- جماعة منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر؛
- توجد لفترة من الزمن؛
- تعمل بتنسيق؛
- بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم أو الأفعال الجنائية الخطيرة؛
- من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

معظم هذه المحددات غني عن البيان. ولا تقترح الإشارة إلى جماعة منظمة أي بنية تنظيمية محددة، بل تقترح فقط أن الجماعة لها شكل ما من أشكال التنظيم - وهذا تعريف فضفاض تماماً على كل حال. ومن المقبول الآن أن معظم الجماعات الإجرامية، بطبيعتها عملياتها، وعلاقاتها العرقية والمجتمعية، وحقيقة أنها تستعمل تقنيات الاتصالات العصرية قد أصبحت أكثر انتشاراً وتشبيكاً، تماماً مثل أفضل الشركات.

يعني "العمل بتنسيق" ببساطة اشتراط وجود أدلة على أن الجماعة تعمل معاً فعلياً لإدارة الجريمة بدل أن يكون أعضاؤها مجرد معارف عابرين.

متى تكون الجريمة عابرة للحدود الوطنية؟

في الحالات التي يعبر فيها النشاط الإجرامي الحدود، تضاف في بداية المصطلح عبارة "عبر الوطنية" إلى المصطلح فيصير "الجريمة المنظمة عبر الوطنية". لذا فإنك، أثناء قيامك بتقدير الشكل الذي تتخذه الجريمة المنظمة في المجتمع الذي تقيم فيه، ستضطر للنظر إلى أي حد يمكنك تصنيف الأشكال المختلفة التي تكتشفها بأنها عابرة للحدود الوطنية، وتتوفر فرص لأن يكون منشأ السلع التي يتم تهريبها عبر البلد موضوع بحثك في مكان آخر أو سوف يتم شحنها إلى الخارج أو كلا الأمرين معاً. ومن المرجح جداً أن يكون للجماعة الإجرامية المتورطة صلات أجنبية. وإذا كان هذا هو الحال، وعادة ما يكون هكذا، فإن فهمك للجريمة محل البحث سوف يحتاج إلى تركيز أوسع، وسينبغي عليك التواصل مع أشخاص خارج البلاد لاستيعاب الصورة كاملة، وطبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تكون الجريمة عابرة للحدود الوطنية إذا:

- ارتكبت في أكثر من دولة واحدة.
- ارتكبت في دولة واحدة، لكن جزءاً كبيراً من تخطيطها وإدارتها يجري في دولة أخرى.
- ارتكبت في دولة واحدة لكن جماعة إجرامية ضالعة فيها تنشط في دولتين أو أكثر.
- ارتكبت في دولة واحدة لكن لها أثراً جوهرياً في دولة أخرى.

أسواق الجريمة

من بين المصطلحات الأخرى التي تستحق البيان مصطلح: أسواق الجريمة. وتسعى جماعات الجريمة المنظمة إلى السيطرة على أسواق الجريمة، تماماً كما يحدث في الأسواق التجارية العادية- أسواق تتاجر في السلع والخدمات وتعمل بصفة عامة وفقاً لقوانين العرض والطلب. ويعد فهم أسواق الجريمة أساسياً لفهم الجريمة المنظمة، تماماً كما أن فهم الأسواق التجارية أساسي في فهم الشركات التي تعمل وتنافس فيها، وهناك بعض النقاط التي تستحق التركيز عليها كمقدمة:

• تتطور أسواق الجريمة مثل غيرها من الأسواق - وتصوغ شكلها قوى السوق، والتكنولوجيا الحديثة، والطرق الجديدة لعمل الأشياء التي قد يكون لها تأثير في التكلفة.

غالباً ما تعتمد أسواق الجريمة على مصادر القوة التي تعزز عمل الأسواق العادية- أي، أنظمة التجارة، والنقل، والاتصالات. وحتى في الدول الهشة، سوف تكون جماعات الجريمة المنظمة بحاجة إلى الوصول لمثل هذه الأشكال من الدعم لكي تنجح.

السلعة أو الخدمة التي يتم التعامل عليها في سوق الجريمة ليست غير قانونية بالضرورة. غير أن ما سيكون غير قانوني هو المعاملة المرتبطة بتلك السلعة أو الخدمة. لذلك يمكن للأنشطة غير القانونية أن تعرض سلعاً قانونية (مثل تهريب السجائر للتهرب من دفع الرسوم الجمركية). لكنها مع ذلك تسفر عن كسب مال بطريقة غير قانونية.

العنف إحدى الطرق التي تسعى الجريمة المنظمة من خلالها للسيطرة على أسواق الجريمة - إخراج المنافسين من السوق أو تخويف الناس لإجبارهم على شراء سلع قد لا يريدونها أو يحتاجونها. وإرغام أصحاب الأعمال على الدفع مقابل الحماية من أقدم الطرق التي تستخدمها جماعات الجريمة المنظمة.

مثلهم مثل صاحب أي مشروع، يحتاج المجرمون إلى حفظ أموالهم في أماكن آمنة. وحيث إنهم غالباً ما يجنون مبالغ كبيرة من المال في مجتمع تثير شكوكه مثل هذه الأموال، قد يسعى المجرمون إلى تحويل أصولهم للخارج، أو تحويلها إلى مبالغ كبيرة من الأموال النقدية، أو استثمار (غسل) أموالهم في عقارات أو أصول سائلة (سيارات، قوارب، أعمال فنية، مجوهرات، الخ). وحيث إن حافز المجرمين هو الربح، غالباً ما تكون آثار المال هي أضعف نقاطهم.

الاستخبارات والمعلومات والتحليلات

تعقد الجدل الدائر في بعض الدوائر حول نطاق وطبيعة الجريمة المنظمة نتيجة استخدام كلمة "استخبارات". فمن المفهوم أن استخدام هذه الكلمة له ارتباطات غير مريحة بالأجهزة الأمنية وبإمكانية انتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك، فبوجود الضوابط والتوازنات الصحيحة في إطار حكم ديمقراطي، يمكن للاستخبارات أن تكون أداة حيوية في محاربة الجريمة المنظمة.

على كل حال، ينبغي أن نكون واضحين منذ البداية حول مكانة هذا الدليل في التطبيق. فجمع المعلومات ليس ما يجري اقتراحه. وتتمثل وظيفتنا في جمع المعلومات الأساسية لفهم الظاهرة.

تكون المعلومات والبيانات في حد ذاتها محدودة القيمة. وسوف تكون مهمتك تفسير المعلومات المتاحة لديك- وسوف تكون القضايا والأسئلة التالية في هذا الدليل حاسمة في قدرتك على القيام بهذا. وعندما تقدم معلوماتك، اتبع ثلاث قواعد بسيطة:

- أخبر جمهورك بما تعرف.
 - أخبر جمهورك بما لا تعرف (ولماذا لا تعرف).
 - الأهم من ذلك، أخبرهم بما تفكر فيه- وتحدث لهم بعمق عما يحدث وما قد يكون تأثيره وتداعياته. ونادراً ما تتمثل المشكلة التي يواجهها الناس اليوم في قلة المعلومات، بل إن المعلومات متوفرة أكثر من المطلوب. لذلك فإن ما له قيمة هو قدرتك على استخلاص النقاط الرئيسية من مصادر المعلومات المتفرقة في تحليل مقنع لما يحدث، وتأثيراته، وما يمكن عمله حياله. وسوف يساعدك هذا الدليل في هذه العملية.
- ننتقل الآن إلى قضية جمع المعلومات عن الجريمة المنظمة.

الفصل الثاني

ما الذي يحدث؟

كيف تبدأ فهم قضية معقدة كالجريمة المنظمة؟ قد يبدو الأمر وكأنه يتعلق بكل أنواع النشاطات المختلفة. وسيكون من الصعب تمييز كيف تعمل الجريمة المنظمة بدقة. وفيما يلي بعض الخطوات الأساسية لاتباعها. لكن تذكر أن هذا هو مجرد دليل فحسب. وأن أنشطتك لجمع المعلومات قد تتداخل تماماً عبر هذه الخطوات. أو أنك قد تقرر توجيهها في اتجاه مختلف وفقاً للظروف. ومع ذلك، فإن هذه النقاط الست والأسئلة المقترحة تعد نقطة جيدة للبدء. ويساعد في ذلك أيضاً معرفة أنه قد لا توجد إجابات قاطعة. بيد أنه كلما تمكنت من جمع المعلومات وعرضها ومناقشتها ضمن إطار العمل المقترح في هذا الدليل قد تكون كتابة تقييم أسهل.

معظم المعلومات التي يمكنك جمعها من مصادر مفتوحة. ويمكن أن تساعد في ذلك مراجعة وسائل الإعلام. في الأقل مراجعة وسائل الإعلام المحلية على سبيل المثال. لكن سيكون من الأفضل إذا استطعت النزول إلى الأرض. لتكوّن رؤية مباشرة لما يجري على الأرض.

الخطوة (1): ما القضايا التي يتم التركيز عليها؟

ليس كل النشاط الإجرامي خطيراً أو منظماً. وليست كل الجرائم الخطيرة والمنظمة بادية للعيان كذلك. وإجراء تقييم للخطر يحتاج إلى تحديد سلسلة من المواضيع الرئيسية كمجالات للدراسة وجمع المعلومات. وإذا حددت موضوعات أكثر من اللازم. قد لا تتوفر لك الموارد لمتابعتها وفهمها كاملاً.

ينبغي أن تكون الطريقة الفضلى لتحديد مجالات التركيز على المواضيع الرئيسية هي أن تطلب آراء أشخاص مختلفين. ومن المفيد أن يكون بين من تطلب آراءهم الجماعات التالية:

- الصحفيون
- السياسيون

- المدعون العامون
- وكلاء النيابة
- ضباط الشرطة
- قادة المجتمع أو الوجهاء التقليديون
- الزعماء الدينيون
- العسكريون
- مسؤولو الجمارك ومراقبة الحدود
- الأكاديميون
- حراس الغابات والحدائق العامة
- الدبلوماسيون
- المجتمع المدني
- أعضاء مجتمع الأعمال

لكي تبدأ. ضع الأمور في سياقها. ما الوضع السياسي في البلاد؟ وما الوضع الاقتصادي؟ وما الموقع الجغرافي الاستراتيجي؟ وما الموقف الأمني الإقليمي؟ وكل هذه عوامل تساعد في توضيح أسباب انتشار الجريمة وأثارها.

بمجرد أن تتضح الصورة الكلية أمامك، ابدأ بالتركيز على الجريمة المنظمة. عندما تبدأ في طرح الأسئلة، من المرجح أن تحصل على مجموعة واسعة ومتنوعة من الإجابات. وقد تختلف رؤية أحد قادة المجتمع المحلي عن رؤية أحد قادة الشرطة. ومن الخطأ الافتراض أن أحدهما لا يعرف عما يتحدث، فإنهم في نهاية المطاف يعيشون في ذلك المجتمع. ومن الخطأ بصورة مماثلة أيضاً الافتراض أن الجريمة المنظمة تشمل فقط الأجانب الذين يلتقون سرا في أفضل الفنادق. فالجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة المرتبطة بها قد تشمل أنشطة متنوعة. منها أفعال قد لا تبدو خطيرة من وجهة نظرك (مثل سرقة الماشية أو الدراجات). وتذكر أنك شخص من الخارج، لاسيما إذا كنت خارج وطنك، فلا ترفض شيئا على الفور.

بعد طرح الأسئلة هنا وهناك، سوف يكون لديك مجموعة من الملاحظات التي قد تبدو عامة ولا رابط بينها. وقد تكون بعض الآراء التي قيلت متناقضة. وقد تكون البيانات قليلة، فعلى سبيل المثال، قد تكون بعض النقاط كالتالي:

- يبدو أن الناس يهربون المخدرات داخل البلاد وخارجها. ويقول الشرطة والسياسيون إن أجناب متورطون في تهريبها. بينما يقول الصحفيون إن السياسيين يحنون المال من تهريبها. ويقول قادة المجتمع إن الشباب المحليين كوّنوا عصابات نتيجة لذلك.
- يقول الجميع إن بعض الجنود السابقين والرجال الشباب "يتجولون" ويغتصبون النساء. بل يبدو أن بعض النساء قد اختفين. وتعتقد الشرطة أنهن عدن إلى قراهن في الريف. كما ذكرت تقارير أن النساء يعملن كعاهرات في أحد بيوت الدعارة في العاصمة.
- يقول أحد قادة المجتمع إنه يوجد عدد أكبر من الأسلحة الآن وإن بعض السكان المحليين قد اشتروها. ويبدو أن جنودا سابقين يبيعونها. وتقول الشرطة إنها لا تملك أدلة على ذلك. لكن وقعت مؤخرا بعض حوادث السطو المسلح العنيفة، واستعملت فيها أسلحة رشاشة. ومن النوع العسكري.
- يقول أحد الصحفيين إنه يحقق في قصة دفع أموال "للأشخاص نافذين" يبيعون أراضي ليست ملكاً لهم. وعندما يشكو الناس، تظهر مجموعة من الأجلاف ويضربون أصحاب الأرض. ومعظم مالكي الأراضي الآن خائفون من التحدث علنا. وتقول الشرطة إن هذه القصة مبالغ فيها إلى حد كبير وينبغي تجاهلها.
- يقول أحد المدعين العامين إنه سمع عن عصابة أجنبية جديدة في المدينة تسأل عما إذا كانت قد بقيت أي ظباء ددق فيما كان يستخدم في السابق كمحمية للأحياء البرية. ويقال إنه كانت تجري المتاجرة بقرونها بطريقة غير قانونية قبل الحرب وقرونها مثير جنسي معروف تماما. ويقول المدعي العام إن كل هذا هراء وإنه جربها. و"لم تفعل شيئا" له.
- عندما يتعرضون للضغط، يعتبر معظم الناس أن أحد أكبر القضايا معرفة من هو الذي يتحكم بالعمل المحلي لسيارات الأجرة. وهم يقولون إن النقص في المنافسة قاد إلى رفع أسعار النقل المحلي - وهذه الأسعار لا يستطيع السكان المحليون دفعها. وتوجد مجموعتان رئيسيتان تهددان الركاب المسافرين وتهددان بعضهما. ويبدو أن الأمور قد تحسنت قليلا بعد أن أصبحت كل من المجموعتين تسيطر على نصف خاص بها من المدينة. ويبدو أن "عمدة" العاصمة الذي عين نفسه بنفسه يقبض مالا من المجموعتين، مع أنه يبدو صديقا لإحدهما أكثر من الأخرى.

- يؤكد قادة المجتمع أن الكثير من العقاقير الطبية في البلاد ليست أصلية. والناس الذين يتناولونها إما أن يصيبهم المرض أو لا يكون لها مفعول فيهم. ومن الأمثلة على ذلك التي يذكرها الجميع عقاقير مكافحة الملاريا التي تباع في السوق المحلي من دون أن تكون مغلفة في عبوات رسمية.
- بدأ يظهر الكثير من مشاريع الإسكان الجديدة، إلا أن السكان المحليين غير متأكدين من هم أصحابها.

هل وصلتك الفكرة. إنك الآن وسط عملية رسم سلسلة من المواضيع الرئيسية التي قد تستخدمها (أو ربما لا تستخدمها) في تنظيم تقييمك للجريمة المنظمة وما يرتبط بها من جرائم خطيرة. خذ جميع المعلومات على محمل الجد. ولا ترفضها لأن الشرطة تقول إنها معلومات غير صالحة، أو لأنها تبدو غير مهمة من وجهة نظرك (مثل قصة قرن ظبي الدق).

إذا كانت الخطوة ١ أقرب إلى كونها استعراضاً انطباعياً للمجالات التي قد تعمل فيها الجريمة المنظمة، فإن الخطوة ٢ كمية أكثر- تشمل إيجاد بيانات مادية مؤكدة، إن أمكن، لتحديد حجم الظاهرة.

الخطوة ٢: هل يمكن قياس نطاق الجريمة المنظمة؟

يمكن إخضاع الفئات المختلفة التي حددتها الآن لشكل من أشكال القياس. وبمحاولتك قياس حجمها، من المحتمل أن تقطع شوطاً بالفعل باتجاه تحديد مدى ما يمكن أن تمثل هذه الجرائم من خطورة على المجتمع بالكامل.

بالرغم من ذلك، يعد تحديد الأنشطة الإجرامية الخفية وقياسها تحدياً مهماً للغاية. ولا يسجل المتورطون عامة في هذه النشاطات ما يفعلونه، وفي البلدان التي خرجت للتو من الصراع حيث تعرضت مؤسسات الدولة للتدمير، لا توجد إلا قلة من الناس الذين يملكون وسائل تسجيلها، حتى لو كانوا مهتمين بالأمر. وهنا يكمن التحدي الحقيقي للتقييم. ولن يكفي وصف كل مشكلة بأنها "خطيرة" أو أنها مشكلة ليس لها تداعيات ما لم يكن من الممكن إبراز بيانات مادية تسند الوصف. ولكي تتمتع بالمصداقية، فأنت بحاجة إلى أدلة، لكن لأنك تتعامل مع نشاط غير قانوني في دولة هشة، سوف يكون من الصعب (وربما ينطوي على خطر) العثور على تلك الأدلة. لكننا نكرر القول إنك هنا لا تحاول جمع أدلة لتقديم أحدهم للمحاكمة. بل تحاول تكوين تقييم عام للجريمة المنظمة وتأثيرها في المجتمع الذي تحاول فيه المحافظة على السلام أو بنائه. لذا فإن التحدي هو أن تجد ما يكفي من النقاط، ثم تصلها ببعضها.

وفي كل مجال من مجالات المواضيع التي حددتها لإمكانية التحقيق فيها، سوف تحتاج إلى أعمال التفكير في خطة بفضل كتابتها تبين كيف ستعمل للحصول على البيانات ذات الصلة خلال فترة محددة (على سبيل المثال حجم المضبوطات أو عدد الإدانات). ولا يتعلق الأمر بالوصول إلى مصدر أو مصدرين ذهبيين من مصادر الأرقام التي يمكن استخدامها للحكم على حجم المشكلة، بل يعني العثور على الكثير من المقاييس المختلفة التي يمكن مقارنتها أو مقابلتها لتمكينك من فهم ما يجري.

نظراً لأن الإتجار بالمخدرات مشكلة واسعة الانتشار في بلدان كثيرة، نورد فيما يلي قائمة بالأسئلة المحتملة التي ينبغي عليك النظر فيها عند التركيز على هذه المشكلة تحديداً:

- ما أنواع المخدرات المتوفرة في البلد؟ وإذا كانت المخدرات تعبر البلد كممر "ترانزيت"، هل توجد نسخة منها أرخص سعراً تبدو متوفرة فقط في السوق المحلي؟ ماذا يسمونها محلياً؟ ومنذ متى وهي متوفرة؟ وهل هي متركزة في مدن أو في مجتمعات بعينها؟
- ما طرق التهريب المستخدمة؟ ومن أين تأتي المخدرات، وأين تذهب؟ ومن أين على وجه التحديد تدخل البلاد وتخرج منها؟ وما وسيلة النقل التي تبدو الأكثر شيوعاً (السفن، الطائرات، السيارات، البغال)؟ وهل يمكنك قول من هو الذي يقوم بالتهريب؟
- هل اعتقل أحد؟ وإذا كان ثمة قضية في محكمة، هل يمكنك الاطلاع على السجلات، إن كانت توجد سجلات؟ وإذا لم تكن توجد سجلات، انظر هل بإمكانك التحديث مع بعض مسؤولي المحكمة، وهل تم إطلاق سراح أي ممن تم القبض عليهم؟ وإذا حدث ذلك، هل أعطيت أسباب؟ وبممكنك أن تكون متأكداً نسبياً من وجود أمر ما ليس سليماً تماماً إذا كان أحد المهربين قد اعتقل وبحوزته كمية من المخدرات ثم أطلق سراحه بحجة "عدم كفاية الأدلة" على سبيل المثال.
- ما كمية المخدرات التي تم ضبطها في البلاد وأين؟ وهل الأرقام المقدمة من الحكومة تتطابق مع الأرقام التي تقدمها المصادر الدولية؟
- عندما يتم ضبط العقاقير، من الذي يختبر كونها أدوية حقيقية أم مخدرات؟ ليست ممارسة سيئة التأكد مما إذا كانت سلطات إنفاذ القانون المعنية يمكنها التعرف على المخدرات إذا رأتها. وما هي، على سبيل المثال، قدرة هذه السلطات في التحقيق الجنائي؟ إن أرقام المضبوطات لن تتطابق أبداً.

طبعاً، مع ما يتم تهريبه، لكن هذا يعطيك فكرة ما عن مدى الجدية التي ينبغي عليك التعامل بها مع بيانات الحكومة.

- ما مستوى نقاء المخدرات التي تم اختبارها؟ وماذا يحدث للمخدرات التي يتم ضبطها؟ وهل يتم تسجيل الضبط بصورة رسمية؟ وإذا تم إتلاف المخدرات، فهل ما تم إتلافه يساوي ذات الكمية المضبوطة؟

- هل كانت هناك زيادة في المضبوطات في أي وقت محدد؟ وهل يعرف أحد السبب؟ وأين وقعت معظم حالات الضبط؟ وأين هي الأماكن التي لا تقع فيها حالات ضبط؟ وهل تضبط المخدرات الداخلة للبلاد والخارجة منها على حد سواء؟ وما حجم المخدرات التي تضبط في البلدان المجاورة؟

- هل قام أحد بإحصاء عدد متعاطي المخدرات في البلاد؟ وهل ألقى القبض على أي منهم؟ وهل هؤلاء المتعاطون منحصرون في مجتمعات محددة؟ وكم عدد المتعاطين الذين ماتوا؟ وكم عدد من يخضعون للعلاج؟ ويمكنك الذهاب ومقابلة بعض المتعاطين حيث قد تكون لديهم فكرة جيدة عن اقتصاد المخدرات المحلي وكيف يعمل. كما يمكنك سؤالهم عن أسعار المخدرات، وهي قضية سنناقشها لاحقاً.

- ماذا تقول البيانات الدولية عن مخدر محدد؟ وهل هناك، على سبيل المثال، زيادة في الاستخدام أو الإنتاج أو التهريب؟ وهل تتفق هذه الأرقام مع ما تراه أنت في تحقيقاتك الخاصة؟

هناك العديد من الأسئلة التي تطرحها بشأن كل قضية. فلا تحصر نفسك في هذه الأسئلة فقط، فعن طريق الأسئلة، ستثير المزيد من القضايا لاستكشافها.

لنأخذ مثلاً أكثر تحديداً لتوضيح العملية المتعلقة بسوق الجريمة وليكن مثال ظبي الدفدق. قد يبدو النظر إلى قرن ذكر الظبي أمراً غريباً، لكن ينبغي أن تتركه على قائمتك. ضع خطة واختبرها مقارنة بما لدى مسؤولي الحياة البرية المحليين من معلومات. ويمكن أن تكون الخطة كما يلي:

- تقديرات عدد ظباء الدفدق قبل الحرب؛
- عدد جثث ظباء الدفدق الميتة التي قد يعثر عليها مسؤولو الحياة البرية المحليون.

- أي مضبوطات لقرون الددق على طول حدود البلاد؛
- مضبوطات قرون الددق في أي مكان آخر في العالم - وهل هي في ازدياد؟
- الطلب على قرن الددق في البلدان الأخرى التي يمكن أن تقيم فيها وأية أرقام يمكنك الحصول عليها لعمليات التصدير القانونية وغير القانونية؛
- أية مسوح استقصائية على نطاق صغير للددق خلال فترة ما بعد الحرب (يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية المعنية بحياة هذا الحيوان في المدى الطويل قد أجرت هذه المسوحات)؛
- عدد المقبوض عليهم لصيدهم طباء الددق بصورة غير قانونية. ومن الذين تم القبض عليهم؟ وهل هم من المجتمعات المحلية التي تعيش في الحدائق المحددة أو بالقرب منها. أم من مناطق أخرى؟

العولمة تعني أن قلة من السلع غير القانونية تنحصر في أي مكان. لذلك يمكن استخلاص استنتاجات مهمة من الأرقام التي لا يكون مصدرها من البلد الذي تجري التقييم فيه. وهذه هي تحديدًا حال السلع التي يمكن تصدير كميات محددة منها بصورة قانونية. فإذا كانت حصص التصدير القانونية لقرن الددق في زيادة في البلدان المجاورة التي ليس لديها سوى عدد قليل من الطباء المحمية جيداً، فإنك تحتاج إلى أن تسأل نفسك لماذا الحال هكذا ومن أين تأتي الكمية الزائدة من القرون.

قد تضيف الأفكار السائدة في المجتمع عما يجري معلومات نوعية هامة إلى ما تبحث عنه. فإذا أفاد السكان أن طباء الددق كانت توجد بكثرة في السابق لكن رؤيتها قد اختفت فجأة، عندئذ يكون هذا دليلاً مهماً.

إن السؤال الأهم الذي ينبغي أن تسأل نفسك عنه هو: هل يمكن قياس هذا النوع من النشاط؟ وإذا كان هذا ممكناً، أين هي الأماكن التي يمكن العثور على إحصائيات فيها ولو جزئية على الأرجح؟ والسؤال الثاني هو: كيف يمكنك استخدام ما يتوفر لديك من موارد (أشخاص من العاملين في بعثة الأمم المتحدة الموسعة على سبيل المثال) لكي تنشئ نظام قياس أولي خاصاً بك؟ وحتى تتمكن من حساب حجم المشكلة التي تواجهها، من الصعب أن تقرر ما إذا كانت القضية تتجه نحو الأفضل أم نحو الأسوأ، أو تؤكد حقاً ما إذا كانت تمثل مشكلة على الإطلاق.

يحتاج تقييمك لتحديد ذلك الجزء من الجريمة الذي يرتكب داخل البلد الذي تقيم فيه. خذ مثال طبي الددق مرة أخرى. إذا تم حصد القرن وبيعه معا في

البلد ذاته، إذن فأنت لا تتعامل مع جريمة عبر وطنية. لكن في حالة ظبي الدقيق، فإن سوق قرن الظبي يقع خارج البلاد- وأياً كان يقوم بجمع قرونه يكون على علاقة بأشخاص من الخارج يقومون بعملية البيع. لذلك، من الواضح وجود عنصر عبر وطني. وفي الحقيقة، يمكن القول إن معظم نشاط الجريمة المنظمة الذي سوف يكون في نطاق اهتمامك سوف يتضمن أحد العناصر عبر الوطنية. إن فهم طبيعة هذا النشاط العابر للحدود الذي يتم عبر الحدود، ومدى أهميته (استناداً إلى بيانات مثل عمليات الضبط على الحدود، أو حجم التجارة المسجلة، أو وجود مواطنين أجانب) مهم للغاية في تحليل طبيعة سوق الجريمة. وسننتقل الآن إلى مسألة فهم أسواق الجريمة.

الخطوة ٣: هل يمكنك تحديد أسواق الجريمة؟

كما أوضحنا سابقاً، تلجأ الجريمة المنظمة إلى التحكم في أسواق الجريمة. أي أنها تسعى إلى السيطرة على عرض سلع غير قانونية محددة وللسيطرة في بعض الأحيان على الطلب عليها. وقد يعتمد التحكم في العرض والطلب معاً على بعض المساعدة، وبصورة خاصة في شكل إكراه أو عنف (أو تهديدات بالعنف) أو رشوة الناس (فساد).

يسعى المجرمون، مثلهم مثل أي أصحاب أعمال، إلى خفض المخاطر ورفع العائدات. غير أن أساليبهم تختلف عن أساليب أي رجل أعمال عادي. فهم لا يخافون خرق القانون من أجل خفض المخاطر وتعظيم الأرباح، حتى إلى حد القضاء على المنافسة.

باستخدامها العنف أو الفساد، لا تحتاج جماعات الجريمة المنظمة إلى حصر نفسها في أسواق السلع غير القانونية (والمخدرات هي المثال الأفضل): بل قد يسعون أيضاً إلى التحكم في الأنشطة التجارية القانونية، عن طريق التحكم في طرق النقل، على سبيل المثال، أو القيام بأنشطة "مشروعة" باستخدام الفساد أو الاحتيال. وخير مثال على ذلك دفع أموال بطريقة غير قانونية للحصول على تراخيص للانخراط في أحد الأعمال "القانونية" مثل التعدين، أو نشر الأشجار، أو تزيف الوثائق مثل شهادات المستخدم النهائي.

يمكن تحليل الأسواق غير القانونية، تماماً كتلك التي تعمل بصورة قانونية، بدراسة السعر الذي تباع به السلعة المحددة، وإذا هبطت الأسعار، فإن هبوطها يعني وجود عرض جاهز للسلعة. وإذا ارتفعت الأسعار، ربما يعني ارتفاعها أن العرض قد انخفض، أو أن أحد الأشخاص قد تعمد فرض القيود على المعروض منها.

وحيث إنها تحاول استغلال الأسواق، تسعى جماعات الجريمة المنظمة إلى التحكم في أسعار السلع أو الخدمات. وقد يعني ذلك رفع الأسعار أو إجبار الناس على استخدام تلك الخدمات حتى لو كانت أسعارها أعلى من سعر السوق. أو قد يعني ذلك خفض الأسعار بإغراق السوق بمنتج ما للتأكد من استعمال أكبر عدد ممكن من الناس له- وأفضل مثال على ذلك هو المخدرات. وفي حالة المخدرات تحديداً، فإنه بمجرد أن يدمن الناس عليها يمكن رفع سعرها مرة أخرى. لذلك فإن تحديد الأسعار الفعلية في تحريك، وتحديد أي تقلبات في السعر، يمكن أن يكون مهماً للغاية لفهم كيف قد يعمل أي سوق محدد. لذا، استمر في البحث عن الأنشطة غير القانونية، أو عن الأنماط المثيرة للشك في تجارة السلع القانونية. وتشبه أسواق الجريمة الأسواق الأخرى، فيمكن أن تكون نامية أو مستقرة. وهناك اختباران مفيدان بصفة عامة لاكتشاف درجة استقرار أي سوق للجريمة:

- أولهما، وأكثرهما وضوحاً، اختبار - مؤشر ما إذا كان باستطاعة أي شخص آخر الدخول إلى سوق الجريمة. ولمن عليهم دفع أموال لدخوله؟ وإذا كان أي شخص يستطيع بسهولة دخول سوق الجريمة، فذلك يعني عادة أن السوق ليس مستقرًا بالقدر الكافي بعد. وان لديك فرصة أفضل لإيقاف الأمر. ففي أسواق الجريمة المستقرة تماماً، يتم طرد الذين يحاولون الدخول بالعنف.
- يتعلق الاختبار - المؤشر الثاني بمستوى العنف. ربما قد يبدو الأمر غريباً، لكن الأسواق المستقرة جيداً تتطلب عنفاً أقل قدرًا كبيراً من العنف للمحافظة عليها (ما لم يتعرض المتحكمون بها للتحدي. كما لاحظنا سابقاً). وربما تحتاج الأسواق التي في طور التأسيس إلى وجود الأشخاص الأشداء في الواجهة مع قبضات أيديهم وأسلحتهم جاهزة. والعنف هنا طريقة لتخويف المنافسين ومحاصرة السوق. لكن السوق المستقرة جيداً قد تعمل بهدوء لأن الجماعة الإجرامية قد حصنت مكانتها. والأرجح أن لديها الكثير من المتعاونين في القطاع الخاص. ومؤسسات إنفاذ القانون، والمؤسسات السياسية والمالية التي تستفيد من الوضع الراهن. والعنف في مثل هذه الحالات غير مرغوب فيه لأنه يجذب انتباهها غير مطلوب. ويكون العنف عادة غير ضروري لأن المتعاونين سيجدون طرقاً أخرى لردع المنافسين عن أنشطة هم الآن شركاء فيها. وغالباً ما تكون مثل هذه الأسواق هي الأصعب على الاختراق لأن للعاملين القانونيين وغير القانونيين الأقوياء فيها مصلحة في استمرار الوضع الراهن. علاوة على ذلك، يكون التواطؤ منتشرًا جداً بحيث يكون من الصعب إيجاد شركاء نزيهين.

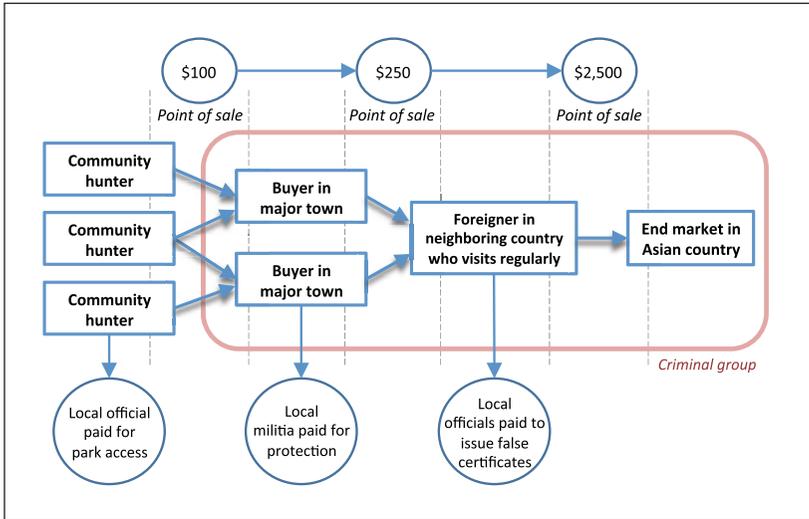
لذا فإن وجود سوق "هادئة" يوحي بأن سرطان الجريمة قد أصاب جسم الدولة بكامله.

والطريقة الفضلى لتحليل أحد أسواق الجريمة هي برسمها على قطعة من الورق. وقد تساعد في ذلك بعض الأسئلة التالية:

- من هو المورد؟ بمعنى آخر، من أين تأتي السلعة أو الخدمة المعروضة للبيع؟ وهل يمكنك تحديد السعر الذي يبيع به المورد المنتج؟ وكم عدد الموردين الذين يمكنك تحديدهم؟ كيف هو تنظيمهم، وهل يبيعون بأسعار مختلفة؟
 - من الذين يقدمون التسهيلات اللوجستية؟ على سبيل المثال، من يوفر تسهيلات النقل والتخزين؟
 - من المستفيد؟ ويوجد سؤال كبير هنا عما إذا كان المورد مضطراً لدفع أموال لشخص مقابل الحماية، وهل صارت الحماية أقل أو أكثر تكلفة؟ وماذا يقول الناس عن أسباب هذه الحالة؟
 - كما هو الحال في جميع الأسواق، سوف يتغير السعر حتما كلما نزلنا في سلسلة العرض لضمان الحصول على ربح. وسوف يكون هناك عادة مفاصل متعددة في سلسلة عرض السلع، لكل منها هامش ربح. فهل يمكنك تحديد تلك المفاصل والسعر في كل مفصل منها؟
 - ما التداخل بين الأسواق غير القانونية وبين الأسواق القانونية؟ ومن قد يكون الشركاء (بقصد أو بغير قصد)؟
 - من يشتري البضاعة أو الخدمة؟ قد يكونون أشخاصا عاديين أو جماعات متميزة (فالجند المحليون، على سبيل المثال، قد يمثلون السوق الأبرز للخدمات الجنسية). وعلى كل حال، قد تكون معرفة من المشتري ولماذا يشترون حاسمة لتنفيذ استراتيجية وقاية من نوع ما، وبطبيعة الحال قد يبدو لك الوصول إلى المشتري بعيد المنال، (إذا كان المستخدم النهائي لقرن الدق في بلد آسيوي). لكن بفهمك شيئا ما عن السوق النهائية قد تتمكن من إعطاء بعض الأفكار عن استراتيجيات الوقاية، مثل تطبيق أفضل للقانون في ذلك البلد أو حملات الوقاية.
- هناك العديد من الأسئلة الأخرى التي يمكنك طرحها، حسب الظروف. فعلى سبيل المثال، هل يعمل السوق في اقتصاد قائم على السيولة النقدية؟ وكيف تدخل الأموال البلاد وتخرج منها؟

هل هناك أنماط غريبة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو مؤشرات اقتصادية أخرى تبدو شاذة؟ وكلما تعمقت في دراسة السوق، ازدادت معرفتك بطبيعته، ومن يديره على أرض الواقع. وإذا كان لديك عدد كاف من العاملين، خصص واحداً منهم لكل سوق رئيسي واطلب منهم فحص الأشياء عن كثب. وقد تندهبش مما تجده، وقد تجد أوجه شبه وصلات بين الأسواق المختلفة. إن الرسم التوضيحي في الشكل رقم ١ لسوق الجريمة الخاص بقرون الدفدق الخرافية يعطي فكرة عن الكيفية التي قد يسير فيها تحليلك. وتشير الحلقة الحمراء إلى جماعة الجريمة المنظمة.

الشكل ١. رسم توضيحي لسلسلة إمدادات قرن الدفدق.



لقد لاحظنا بالفعل أن جماعات الجريمة المنظمة تستخدم العنف للسيطرة على الأسواق. والعنف، أو التهديد باستخدامه، أو دفع الأموال لمنعه يعد سلعة في حد ذاتها. والعنف عادة تحنكره الدولة. لكن في غياب سلطة الدولة، قد تدخل الجريمة المنظمة. وتكون النتيجة تشويهاً للسوق واستهداف الأعمال المشروعة لدفع أموال مقابل الحماية (الابتزاز). وهو أمر خاص بالجريمة المنظمة. وفي البلدان الخارجة من الصراع، لا يوجد أي نقص في العنف أو في الرجال الشباب المهرة في ممارسته. وهؤلاء يفتعلون تهديداً (يتمثل فيهم هم أنفسهم) هم فقط من يستطيع حماية العميل منه. وفيما يلي بعض المؤشرات حول إتاوات الحماية التي قد تكون مفيدة:

- غالباً ما يكون من الصعب رصد إتاوات الحماية وجمع معلومات عنها. ودفع رسوم الحماية مضمون بإظهار أن التهديدات باستخدام العنف سوف يتم تنفيذها إذا لم تدفع الرسوم. إن إحراق الأعمال، أو إتلاف الممتلكات، أو حملات التشويه، أو استهداف أصحاب الأعمال يمكن أن تكون جميعها مؤشرات إلى أن أحدهم لم يدفع.
- في أي مجتمع، تكون الأعمال التي تعمل على هوامش القانون عرضة لمطالب دفع رسوم الحماية لأنها على الأرجح لا تريد إحداث ضجة مع السلطات. وتشمل قائمة هذه الأعمال المشروعات غير المسجلة، والمطاعم المحلية، والفنادق التي توفر مجموعة متنوعة من "الخدمات"، والنوادي الليلية، وأماكن التعري، وبيوت الدعارة.
- تجنح أسعار الحماية نحو الارتفاع بمرور الوقت حيث تصبح جماعات الجريمة جشعة للحصول على المزيد من الأرباح. وفي إطار الجماعات الإجرامية حسنة التنظيم، توجد دائماً فرصة لوجود بعض من يعملون لحسابهم الخاص، حيث تحتاج بعض الأعمال لدفع المزيد من المال عندما يزورها "حماتها" غير المنضبطين.
- على الأقل حتى تستقر سوق الحماية، قد تضطر الأعمال للدفع أكثر من مرة إلى جماعات مختلفة كل منها تبتز الأموال.
- لا يقتصر دفع رسوم الحماية على حماية الممتلكات فقط، بل يشمل حماية الطرق كذلك في حال وجود عمليات نقل وسيارات.
- ربما يكون الناس الذين من المفترض أن يكونوا جزءاً من الحل جزءاً من المشكلة، فعناصر الشرطة أو شركات الأمن الخاصة قد يديرون إتاوات

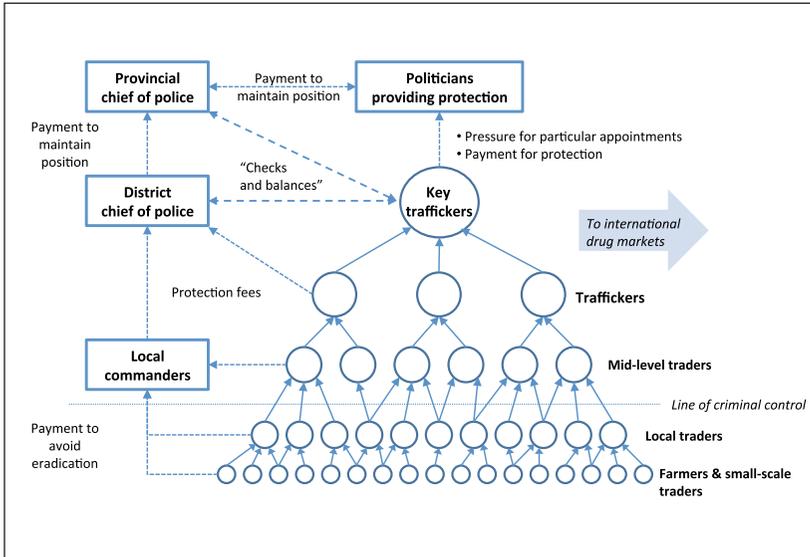
حماية أيضاً. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك صلة بين الوحدات العسكرية ووحدات الميليشيا وبين المطالبة بأموال مقابل الحماية.

فهل هذه جريمة منظمة؟ يوجد جدل حول ذلك، إذا استمر هذا الوضع لفترة طويلة كافية واتخذت الجماعة التي تمارسها سمات منظمة إجرامية. وسوف نبحث هذه السمات بمزيد من التفصيل أدناه.

• من الجدير بالذكر أيضاً أن من يفرضون الإتاوات ربما يكونون قادرين على العمل بسبب الحماية التي يشترونها من الشرطة، أو القضاة، أو السياسيين. ولا بد من الحذر ممن يبدو أنهم يعملون بحصانة.

النقطة الهامة بشأن إتاوات الحماية هي أنها اقتصاداً إجرامياً في حد ذاتها. وقد تتقلب الأسعار، وقد تتورط جماعات كثيرة على مستويات مختلفة، والأكثر لفتاً للنظر هنا هو حماية طرق التجارة غير القانونية، والشكل ٢ مأخوذ من دراسة أجراها البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المختص بالمخدرات والجريمة (UNODC) في أفغانستان، وهو يوضح "هرم الحماية" المرتبط بإنتاج المخدرات وطرق تهريبها بصورة غير قانونية في أفغانستان.

الشكل ٢. تهريب المخدرات في أفغانستان: الحماية والرعاية.



إن العلاقة الوثيقة واضحة بين جوانب ثلاثة تم ذكرها: تورط مسؤولين في الدولة؛ والعلاقة بين دفع إتادات الحماية وسلوك العمل الإجرامي (في هذه الحالة تهريب المخدرات)؛ وتعرض طرق النقل في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة لمطالب مدفوعات الحماية.

كما يتضح من الأمثلة السابقة، فإنك قد ترغب في تجربة طرق مختلفة لتوضيح أسواق الجريمة الرئيسية وما يرتبط بها من مخططات الحماية حيث تقيم. ويساعد ترسيم الأشياء والمزيد من التفصيل لكل منها في تحديد المجالات التي قد تفيد في فهم أفضل لكيف يمكن لأي تدخل أن يكون له تأثير. وهذا الشرح لاقتصاديات الجريمة وسلعة الحماية يثير السؤال التالي: ما طبيعة أولئك الذين يديرون أسواق الجريمة؟ ومنتقل الآن إلى جماعات الجريمة المنظمة نفسها.

الخطوة ٤: هل يمكنك رصد جماعات الجريمة المنظمة؟

ناقش القسم الأول من هذا الدليل الخصائص التي تعرف جماعات الجريمة المنظمة. والجدير بالملاحظة هنا هو أن جماعات الجريمة المنظمة قد تعمل تحت مسميات مختلفة في بلدان مختلفة: نقابات الجريمة، وشبكات الجريمة، والجماعات الإجرامية، والعصابات، ومجموعة أخرى من المصطلحات الخاصة بسياقاتها. وتتلخص جميعها مع ذلك في ذات الشيء - الأرباح غير القانونية، والعنف، والفساد.

ولأغراض تحليلك، من المفيد البحث عن عدد من العناصر المختلفة. والأمر الأهم الذي يجب تذكره هو أن هذا تقييم لتهديد استراتيجي، لذا فإنك لست مضطراً لإيجاد أسماء المتورطين. وهدفك هو الحصول على صورة لما تتعامل معه. وقد يكون من المفيد محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل يمكنك تمييز هيكل محدد للجماعة، أم أنها مجرد رابطة مهلهلة بين أفراد؟
- هل يتولى شخص ما المسؤولية؟ قد يهمس الناس باسم شخص ما وسرعان ما تسمع الهمس باسمه عدة مرات.
- كم عدد الأشخاص الذين يقال إن الجماعة تتكون منهم؟
- هل يتجمعون في أماكن محددة؟

- هل الجماعة مرتبطة بهوية محددة محلية أو عرقية أو قبلية؟ هل لهم سمات مميزة؟
- هل تتكون الجماعة من مقاتلين سابقين؟ كيف يتم تجنيدهم؟
- هل تخصص أدوار مختلفة للأفراد المختلفين؟ على سبيل المثال، هل يبدو بعض الناس فقط هم الذين يديرون الأموال أو يتصرفون على نحو عنيف؟
- هل للجماعة اسم محدد؟ إن من تذكر أسماءهم (منهم أنفسهم أو يذكرها آخرون) هم على الأرجح من لهم تنظيم واضح ويسيطرون على منطقة معينة. كما أن الجماعات التي لها أسماء يكون لها على الأرجح شهرة أكبر (ويكون لبعضها حتى شخصيات عامة) وتشارك في العنف. وعلى نطاق أوسع، نادراً ما يكون للجماعات الأكثر تداخلاً أسماء.
- هل توجد أي صلات مع نشاطات الأعمال القانونية؟ في بعض الحالات، يكون ذلك واضحاً على الفور، مثل مثالنا عن صناعة سيارات الأجرة المذكور أعلاه. وفي حالات أخرى سيكون الأمر أقل وضوحاً بكثير، لكن قد يكون من المعروف جيداً أن بعض المحامين والمحاسبين في المدينة يقبضون من الجماعات الإجرامية.
- هل يقال إن الجماعة مرتبطة بجماعات إجرامية أجنبية؟ قد تكون الشرطة والصحافيون المحليون في موقع أفضل لإعطاء تلميحات حول هذا الأمر. وإذا فعلوا، يمكن القول من هم هؤلاء الناس وما إذا كان لهم أي ممثلين محليين؟
- هل يعتقد أن للجماعة أي حماية سياسية أو اتصالات مع سياسيين لهم نفوذ على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية؟ ومن يوفر الحماية ومع من يتم الاتصال؟ وكيف تظهر هذه الحماية؟
- هل للجماعة أي صلات مع مجموعات متمردة أو إرهابية؟
- أنت سوف تركز على الجماعة في سياق واحد من أسواق الجريمة التي تعرفت عليها، لكن من المحتمل أن يكون هؤلاء الأشخاص متورطين في أنشطة أخرى كذلك. إن الأعمال الإجرامية الجيدة، على غرار الأعمال الجيدة بصفة عامة، تبحث عن فرص للتنوع. هل يمكنك تحديد مجالات أخرى قد يكونون متورطين فيها؟
- هل جرت محاكمات أو ألفت لجان تحقيق للجماعة؟ هذا هدف في المدى الطويل، لكنه سيكون من المفيد في الواقع الاطلاع على أية وثائق محكمة

يمكن العثور عليها. فأنت لن تعرف أبداً ماذا يوجد في مبنى المحكمة المحلية، أو ما الذي يكون مدع عام سابق على استعداد لتسليمه.. كما أن البحث في الصحف القديمة أيضاً قد يعطيك فكرة عما حدث في الماضي.

• ما العلاقة التي يمكن إدراكها بين الجماعة وبين سلطات إنفاذ القانون؟ قد يكون هذا واحداً من أصعب الأسئلة للإجابة عليه وربما لا يعرف أحد الإجابة عليه أو يكون على استعداد لإخبارك. قد لا يكون ضباط الشرطة مرتشيين أو فاسدين، إلا أن خوفهم قد يمنعهم من التحقيق. لكن سيتضح تماماً. استناداً إلى المعلومات الأساسية، ما إذا كان هذا هو الحال: فإذا كانت الجماعة الإجرامية تتحرك من دون أي رادع، فإنها على الأرجح تكون قد توصلت إلى اتفاق مع الشرطة، أو مع مسؤولين رئيسيين فاسدين، أو حصلت على حماية سياسية، أو وجهت تهديدات خطيرة وأظهرت أنها قادرة وسوف تنفذها.

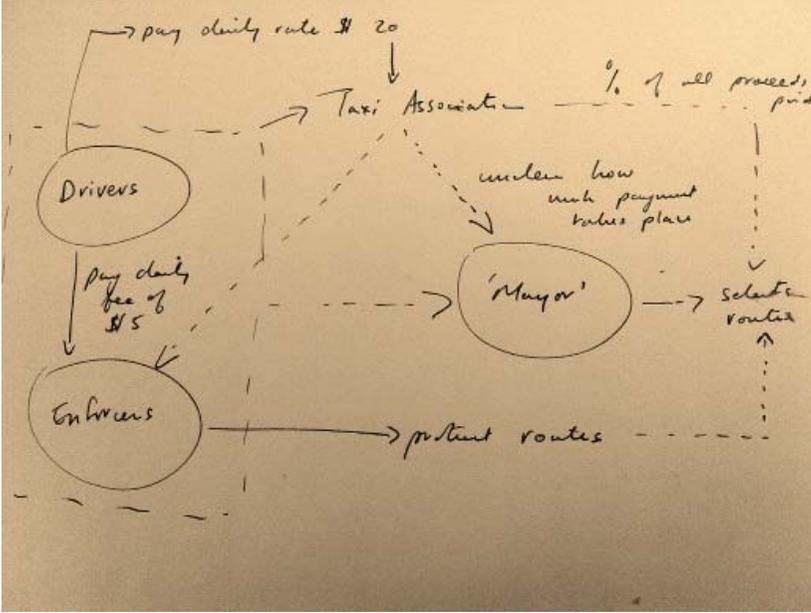
• هل للجماعة أي علاقة مع القوات المسلحة؟ وهل هذه العلاقة مع وحدة بعينها (على سبيل المثال، وحدة قوات خاصة) أم مع القيادة العسكرية ككل؟ وهل تستعمل الموارد العسكرية (الطائرات أو القوارب أو الشاحنات على سبيل المثال) في الأنشطة الإجرامية؟ وهل توجد مناطق عسكرية مغلقة لا يسمح للأشخاص العاديين مثلك والغرباء بدخولها. لكن يوجد شك في كونها أماكن تدار فيها أنشطة إجرامية مثل الإتجار أو التعدين غير المشروع؟

• هل تملك الجماعة بدائل حيوية للنشاط غير القانوني؟

قد يكون من المفيد رسم تخطيط للجماعة المعنية، من دون وضع أي أسماء فيها. وتذكر أنك قد لا تملك برنامجاً متطوراً لرسم خرائط الهواتف أو غير ذلك من الأدوات، لكنك تملك الميزة الكبرى للاعتماد على سلسلة من المعلومات تمنحك صورة استراتيجية عما يجري. وفي الرسم البياني الخاص بك، يمكن ربط المفاصل المختلفة بجماعات جغرافية مختلفة أو بأفراد تبدو لهم أهمية خاصة لعملها.

يوضح المثال المتضمن في الشكل ٣ كيف يشرح أحد السائقين أعمال مجموعات التاكسي المشار إليها سابقاً، التي وضعتها في قائمتك كسوق للإجرام أردت أن توليها اهتمامك. وقد يساعد بصفة خاصة أن تطلب من المحاورين الرئيسيين (مثل صحافيي التحقيقات الصحافية) أن يرسموا لك

الشكل ٣. من يتحكم في تجارة سيارات الأجرة المحلية - وجهة نظر سائق.



مخططا يبين كيف تسير الأمور في اعتقادهم. ولا تتوقع أن يتضح الأمر على الفور. وتأكد من بناء منهاجك الخاص بك بمجرد فهمك لكيفية سير الأمور.

كما هو موضح أعلاه، فإن جماعات الجريمة المنظمة، لا سيما إذا كانت ظاهرة وتجنني كثيرا من المال، يكون لها على الأرجح أناس في مراكز ذات نفوذ يوفرون لها الحماية أو يسهلون لها أنشطتها. وقد يعمل هؤلاء المسهلون علناً إلى حد ما، وقد يكون العامة على دراية بارتباطاتهم، أو قد يعملون في الخفاء. ومهما كان الحال، فإن المسهلين يلعبون دوراً حيوياً في إدارة العمليات الإجرامية. ومن الأدوار المثيرة للاهتمام التي يمكن للمسهلين (أو الممكنين) أن يلعبوها استهداف الجريمة المنظمة- جريمة المجموعات المنافسة. وإذا قامت السلطات باعتقال أشخاص من منظمة إجرامية واحدة فقط، فإنك بحاجة إلى أن تسأل نفسك عن السبب. ومن المستفيد؟ وما العلاقة بين هؤلاء المسهلين وبين العملية السياسية أو عملية السلام؟ وما الحوافز التي يملكونها إما لدعم عملية السلام أو لتخريبها؟

هناك قضية إضافية، ربما غير متوقعة، جديرة بتبسيط الضوء عليها: فجماعات الجريمة المنظمة يمكن أن تكون موزعة للأعمال الخيرية. وقد تجد أنه في بعض المجتمعات، بعيداً عن التشهير بها، يتم الثناء على أنشطة

جماعات الجريمة المنظمة. وعندما تكون الدولة عاجزة عن توفير الأمن العام أو توصيل السلع والخدمات العامة، فإن الجماعات الإجرامية قد تنخرط في عدد من الأنشطة المجتمعية النافعة مثل:

- توزيع الطعام؛
- الدفع للمصابين في الحروب بين العصابات؛
- تقديم الدعم للعائلات أو أفراد المجتمع بعامة ممن عانوا على نحو ما؛
- توفير التعليم الأساسي؛
- توفير الأمن عند غياب الشرطة؛
- دعم الفرق الرياضية والمهرجانات والمناسبات الاجتماعية؛
- تقديم برامج اجتماعية.

قد تضمن مثل هذه النشاطات وجود دعم من المجتمع لمجموعة الجريمة المنظمة ذات الصلة. مع أن كثيراً من الناس قد يعترفون بأن هذا الحال ليس عادياً. وقد تسمع أموراً مثل: "حسناً الحكومة لا تفعل شيئاً، بل إنها غير موجودة هنا. فهم في الأقل يهتمون بالمجتمع." وهذا يساوي برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى المافيا. وتكون النتيجة هي نوع من الولاء الفاسد في أوساط الناس الملتزمين بالقانون في العادة. وقد يكون من المفيد معرفة كم من المال الذي يتم ضخه في المجتمع بهذه الطريقة، كجزء من الأرباح. وهذا قد يمنحك فكرة عن حجم شبكات الرعاية وملاءتها المالية. لكن انتبه، فإن توزيع الرعاية وتقديم الحماية للمجتمع غالباً ما يكون خطوة إلى أسوأ كوابيسك - وهو دخول الأشخاص ذوي الخلفيات الإجرامية إلى العمل السياسي. وينبغي أن تدرك أيضاً أنك بمتابعة هؤلاء المجرمين، فإنك قد تعد تهديداً لعقد اجتماعي راسخ تماماً. وإن يكن ذا طابع إجرامي، نتيجة لهشاشة الدولة.

بإيجاز، ليس أمراً مهماً رصد الجماعات الإجرامية فقط، بل من الضروري وضعها في إطار سياسي. وإذا كنت تعمل لصالح منظمة متعددة الأطراف، فهذا سيكون أكثر ما يهتم به المشرفون عليك والحكومات التي يرفعون تقاريرهم إليها. ومع وضع هذا في الحسبان، هنا بعض الأسئلة التي يجب عليك التفكير فيها:

- هل توجد أي صلة بين أسواق الجريمة أو الجريمة المنظمة وبين تمويل الأحزاب السياسية أو الميليشيات أو جماعات التمرد؟ وغالباً ما يتم الإقرار صراحة بتورط قادة مثل هذه الجماعات في شكل ما من أشكال الأنشطة

الإجرامية. وفي مثل هذه الحالات، توجد أهمية للتساؤل إذا كانت الجماعة المتمردة نفسها قد تم تجريمها، على سبيل المثال، أم أنها تعتمد على عمل جماعات إجرامية أخرى.

- هل تستخدم بعض مكونات الدولة النشاطات الإجرامية لتمويل نشاطاتها؟ وبصفة خاصة، قد يكون هذا هو الحال في البلدان التي تم فرض عقوبات عليها واتجهت مؤسسات الدولية مثل القوات المسلحة إلى سبيل أخرى لشراء المعدات والتجهيزات. وربما يكون هناك شخص ما يجني الكثير من المال ويرغب في المحافظة على هذا الوضع.
 - هل يعمل جماعات الجريمة المنظمة أو المنظمات أو المؤسسات أو الأفراد الذين لهم صلات إجرامية كمخربين في العملية السياسية، أو في التسوية السياسية أو في الانتقال إلى الديمقراطية؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟ وماذا يستطيعون أن يفعلوا لإعاقة العملية وما الدافع الذي يحركهم؟ وهل ترددهم في التحرك إلى الأمام أو في التوصل إلى تسوية أساسه حقيقة أنهم سوف يخسرون أموالا يكسبونها حاليا من الأنشطة الإجرامية؟
- وهذه قضايا في غاية الأهمية لتحليلك الشامل وسوف تتطلب دراسة دقيقة. وسوف نحص كيف تؤثر هذه العوامل في العملية السياسية في الجزء قبل الأخير من هذا الدليل.

الخطوة ٥: هل تغيرت الأمور بمرور الوقت؟

أحد الأسئلة المهمة جدا التي يجب أن تسألها لنفسك وللآخرين هو كيف تغيرت الأمور بمرور الوقت. إن أسواق الجريمة وجماعات الجريمة المنظمة لا تكون أبدا ساكنة، فهي تتغير وتتكيف، والطريقة التي تتغير وتتكيف بها تقول كثيرا عن البيئة التي تعمل فيها وعن طبيعة الجماعة وأنشطتها على حد سواء. إن مسار نمو أي جماعة إجرامية قد يساعدك في التعرف على القضايا الرئيسية وعلى عوامل التمكين التي يمكن تخطيط الرد حولها. وهنا بعض الأسئلة التي قد ترغب في النظر فيها:

- متى تأسست الجماعة وكيف كان لتأسيسها علاقة بأية أحداث اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بارزة؟
- هل انخفض العدد الكلي للجماعات الإجرامية في المجتمع؟ وهل يشير ذلك إلى عدد أقل لكنه أقوى من اللاعبين؟

- هل بدأت جماعة الجريمة المنظمة كشيء آخر مثل جماعة مجتمعية أو ميليشيا؟ وكيف يؤثر ذلك في عمل الجماعة؟
 - هل تغيرت قيادة جماعة (جماعات) الجريمة المنظمة؟
 - هل انخفض أم ارتفع عدد الأعضاء الناشطين لأي جماعة إجرامية بمرور الوقت؟
 - هل عطلت اعتقالات أو وفيات اللاعبين الرئيسيين أنشطة الجماعة؟
 - هل انتقل مكان أنشطة الجماعة بمرور الوقت؟
 - هل عانت الجماعة من أي صدمات سياسية أو اقتصادية ملحوظة؟
 - هل أسست الجماعة نفسها أو أحكمت قبضتها على السوق من خلال العنف؟ هل استمر استخدام العنف في العمليات اللاحقة؟ وإذا لم يستمر، لماذا؟
 - هل كانت الجماعة الإجرامية نتيجة دمج جماعات أو شبكات أصغر عديدة؟
 - في أي مرحلة أقيمت اتصالات مع جماعات إجرامية من بلدان أخرى؟ هل غير ذلك من طبيعة الجماعة؟
 - هل تغير نظام مكافآت الجماعة (الأجور أو الترقية) بمرور الوقت؟
 - هل تغيرت المجتمعات التي تتواجد فيها الجماعات الإجرامية بأي طريقة مهمة؟
 - هل تطورت الجماعة مع التغيرات السياسية والاجتماعية في البلد؟
- على النحو الذي تشير إليه الأسئلة، هناك خط قصصي لكل جماعة إجرامية كما هو الحال مع كل شركة: كيف بدأت ومن كان مشاركا في البداية، ومن طرد منها، ومن مات، ومن صاغ شكل فلسفة المنظمة، وبايجاز، كيف تم الفوز بالسوق. وفي حالة الجماعة الإجرامية الناجحة، سوف تظهر القصة كيف تم تعزيز السيطرة على السوق. وتذكر، تماماً كما هو الحال مع الشركات النظامية، قد يتم تنميق قصص النجاح عند سردها.

ومن المحتمل أن تكون الحقيقة. ولا سيما في حال الجريمة المنظمة، أكثر غموضاً.

الخطوة ٦: اكتب ملاحظاتك (وابداً التفكير في النتائج)

بمجرد أن تنتهي من جمع المعلومات التي تغطي النقاط الخمس الأولى في هذا الدليل، سوف تكون جاهزاً لجمع ملاحظاتك والبدء في الكتابة. لقد كنت، طوال هذه العملية، تفكر كثيراً في تأثير أسواق الجريمة وتأثير جماعات الجريمة المنظمة الضالعة فيها. سوف نناقش هذا الأمر بمزيد من التفصيل في القسم التالي، لكن توجد أهمية لتذكر ذلك عند كتابة ملاحظاتك على الورق بطريقة أكثر تنظيماً.

يجب أن تدون النتائج بأكبر قدر ممكن من التفصيل، ويفضل لكل سوق جريمة على حدة. وفي الواقع، كلما كان تدوينك أسرع، كان من الأسهل عليك رؤية ما هي المعلومات الناقصة، ولا يلزم أن يكون التقييم الكلي طويلاً، وينبغي أن تكون كافية بضع صفحات فقط لكل سوق جريمة تورد بالتفصيل البيانات والوقائع الرئيسية التي حصلت عليها.

واحدة من النقاط التي ينبغي أن تكون واضحاً بشأنها هي أن إجراء تقييم كهذا للخطر هو عملية متواصلة، فمعلوماتك لن تكون أبداً وافية. لكنك ينبغي أن تكون في وضع يمكنك من إسداء النصح لرؤسائك بشأن التطورات التي تعتقد بوجود أهمية لمعرفتهم بها. فعلى سبيل المثال، قد يكون أحد الخيارات هو إنشاء ملخصات قصيرة عن أسواق الجريمة الرئيسية، تقوم بتحديثها شهرياً، لينظر فيها العاملون في بعثتك لحفظ السلام أو بعثتك السياسية التي ترافقها. ولا تنس أنك لا تنظر إلى أسواق الجريمة والعاملين فيها في حد ذاتهم، بل إنك تضعهم في سياق الوضع السياسي، والاقتصادي، والأمني العام.

تمهيداً لمناقشة النتائج، ربما يستحق الأمر أيضاً عمل جدول يلخص أسواق الجريمة الرئيسية وكيف تنوي قياس نموها. يعرض الجدول ١ أدناه عينة باستخدام بعض أمثلتنا السابقة ويتضمن نظرة سريعة على مؤشرات البيانات المحتملة. وللمساعدة في تقديم النقاش في القسم التالي، تم تحديد بعض مؤشرات النتائج والأضرار التي تسبب كل سوق بها.

الجدول ١. تحديد أسواق الجريمة ومراقبة عملها وتأثيرها.

سوق الجريمة المحدد	مؤشرات مختارة لجمع المعلومات/المراقبة	النتائج والأضرار التي تسببت فيها
تهريب مخدرات يشارك فيه أجناب. عصابات محلية تكونت. يقول الناس إن هناك سياسيين متورطين.	<ul style="list-style-type: none"> • حجم المخدرات التي تم ضبطها (بما في ذلك في البلدان المجاورة) • تغيير في عدد متعاطي المخدرات 	<ul style="list-style-type: none"> • العنف المرتبط بعصابات المخدرات • تأثير تعاطي المخدرات في الشباب
اغتناب النساء وانهامات بالإتجار بالنساء لأغراض جنسية أو للعمل بالإكراه.	<ul style="list-style-type: none"> • عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها (بما في ذلك العنف المحلي ضد النساء التي تم إبلاغ المنظمات غير الحكومية به) • عدد بيوت الدعارة والعملات فيها • عدد بيوت الدعارة والنساء التي تعمل بها 	<ul style="list-style-type: none"> • العنف. والإصابة. والضرر العاطفي • الخوف من الجريمة بين النساء
بيع الأسلحة النارية والصلوات بعصابات السطو المسلح.	<ul style="list-style-type: none"> • عدد الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية- حالات الوفاة ذات الصلة • عدد عمليات السطو المسلح • عدد الأسلحة النارية المضبوطة • أسعار الأسلحة النارية 	<ul style="list-style-type: none"> • الوفاة والإصابة • إغلاق أعمال محلية
مخطط مزور لبيع الأراضي مرتبط بعنف إجرامي- احتمال وجود إتاوات حماية.	<ul style="list-style-type: none"> • تقارير عن العنف المرتبط ببيع الأراضي • عدد مبيعات الأراضي المبلغ عنها ولمن بيعت 	<ul style="list-style-type: none"> • تشويه سوق العقارات المحلي • فرصة أقل لممارسات أعمال مفتوحة • فقد ثقة المجتمع في السياسيين

الجدول ١. (تابع)

النتائج والأضرار التي تسببت فيها	مؤشرات مختارة لجمع المعلومات/المراقبة	سوق الجريمة المحدد
<ul style="list-style-type: none"> • إحباط حيوية قطاع السياحة في المدى الطويل • تدمير أنواع الكائنات الحية • تمزيق المجتمعات الرعوية 	<ul style="list-style-type: none"> • مضبوطات قرن الدفدق • عدد ذكور الطباء في الحدائق • عدد جنث الطباء التي انتزعت قرونها وتم العثور عليها 	الحصاد والتجارة غير المشروعة في قطاع البيئة.
<ul style="list-style-type: none"> • الوفاة والإصابة • الخوف وعدم الأمان • تكلفة نقل أعلى للمجتمع 	<ul style="list-style-type: none"> • حوادث عنيفة مرتبطة بسيارات الأجرة (التكسي) • تقلبات في الأسعار التي يدفعها السائقون مقابل الحماية • تقلبات في أجرة النقل الأساسية 	السيطرة على طرق النقل عن طريق العنف- دفع رسوم حماية وتوفير الحماية السياسية.
<ul style="list-style-type: none"> • الضرر المادي الناتج عن السلع سيئة الصنع أو المزيفة • إرباك الصناعات المشروعة 	<ul style="list-style-type: none"> • حجم السلع المزورة المضبوطة • عدد الأشخاص الذين يبلغون عن تأثيرات صحية عكسية أو غيرها نتيجة استعمال سلع مغشوشة 	التجارة في السلع المغشوشة، مثل الأدوية.

الفصل الثالث

ما النتائج؟

الآن وبعد أن أسهبت في الكتابة قدر استطاعتك عن طبيعة أسواق الجريمة المتنوعة، فقد حان الوقت للتفكير في طبيعة التأثير الذي تركه الجريمة المنظمة في المجتمع الذي تعمل أنت فيه. وربما يكون هذا هو أكثر ما يثير اهتمام المشرفين عليك؛ ليس فقط كيف تظهر الجريمة ذاتها، لكن ماذا يكون تأثير الجريمة في السلام، والاستقرار، والتنمية، إن تأثير الجريمة المنظمة، كما أشير إليه سابقاً، قد يبدو إيجابياً تماماً لبعض المجتمعات في المدى القصير- إذا كان يشمل توزيع الطعام أو توفير الحماية في غياب دولة ليس لديها القدرة أو الإرادة لتوفيرها. أما في المدى الأطول، فإن هذه المبادرات توهن قدرة المجتمع على بناء مؤسسات الدولة أو العودة إلى الحالة العادية.

عند دراسة تأثير الجريمة المنظمة في أي مجتمع يكون السؤال الرئيسي هو: هل يمكنك تحديد الضرر الذي تتسبب فيه الجريمة المنظمة، في الأمد القصير والطويل على حد سواء؟ إن فهم مستوى الضرر أمر بالغ الأهمية. إنه يسمح لك بفهم ما هي تكاليف عدم فعل أي شيء، وتكاليف منع وقوع الضرر، وخفض ضعف المتضررين وزيادة قدرتهم على الصمود.

قبل الاستطراد، من الجدير النظر في ما يعنيه الضرر، وسبب أهمية ذلك. يمكن أن يقع الضرر على عدد من المستويات، من الفرد حتى المجتمع الذي يعيش فيه هذا الفرد. وفي بعض الحالات، قد يتعرض للخطر أمن مدن كبرى أو أقاليم أو حتى أمن دولة بكاملها.

قد يتخذ الضرر أشكالاً مختلفة؛ قد يكون بعض الضرر مقصوداً أو مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالنشاط محل النظر، وقد تكون أشكال أخرى من الضرر غير مقصودة تماماً. وقد تكون بعض أشكال الضرر (مثل الإصابة البدنية لأحد الأشخاص) واضحة على الفور، بينما قد تستغرق أشكال ضرر أخرى سنوات حتى تظهر (مثل الضرر الواقع على البيئة).

يجدر التأكيد على أن تأثير أسواق الجريمة والجريمة المنظمة- ومن ثم الأضرار التي تتسبب فيها- لا يزال غير مفهوم تماماً، ولتسهيل فهم ذلك الوصول

إلى فهم لهذا التأثير في المملكة المتحدة، قامت وكالة الجريمة الخطيرة والمنظمة في ذلك البلد بتطوير إطار عمل لأضرار الجريمة المنظمة. ويؤلف هذا الإطار قاعدة مفيدة لتحديد الأضرار المحتملة. ونحن نكيف هذا الإطار في هذا القسم ليتلاءم مع الظروف الخاصة سنطرح هذا للجريمة المنظمة في الدول الهشة. ويناول إطار العمل الأضرار الناتجة عبر عدد من الفئات الواسعة على المستوى الفردي أو المحلي. وعلى مستوى المجتمع أو المنطقة، وعلى مستوى الدولة أو النظام الدولي. ويتم النظر في كل فئة من هذه الفئات بدورها على حدة. وهذه تشمل الأضرار السياسية والهيكلية، والأضرار الاقتصادية، والأضرار المادية، والأضرار الاجتماعية، والأضرار البيئية. وقد تم تضمين جدول في النهاية يقدم ملخصاً للنقاش.

الأضرار السياسية والهيكلية:

إن ما تتسبب فيه أسواق الجريمة والجريمة المنظمة من أضرار سياسية وهيكلية يُمثل أحد أهم الأسئلة التي ينبغي عليك الإجابة عليها، و"الضرر" بهذا المعنى يعني إتلاف الهياكل والأنظمة السياسية السائدة ونسف قدرتها على العمل بشفافية ونزاهة.

سوف يتميز أي نظام سياسي كانت الجريمة المنظمة سبباً في إلحاق أضرار كبيرة فيه بمستويات مرتفعة من الفساد، وبوجود مؤسسات دولة إما تعمل للحصول على مكاسب من الجريمة أو تسمح للجماعات الإجرامية بالحصول على مكاسب كهذه من دون أن تتدخل. وبوجود طبقة سياسية تماثل الجماعات الإجرامية أو متحالفة معها تحالفاً وثيقاً. وتوجد أهمية لعزل الأجزاء الأكثر تأثراً في النظام السياسي- الحكم المحلي، أو سلطات إنفاذ القانون، أو القوات المسلحة، أو المشرعون، أو قطاع الإدارة المالية، أو النظام الصحي، أو القضاء، أو الضمان الاجتماعي. وفي بعض الدول، قد تكون بنية الدولة بأكملها تضررت. وغالباً ما يُقارن تأثير الجريمة المنظمة في هياكل الدولة بمرض السرطان. كما أن العلاج يتمثل في الحالتين: وهو تحديد انتشار السرطان وعزله وإزالته قبل أن يقتل الجسم.

لكن انتبه: يوجد فائزون في هذا النظام يستفيدون من عدم الاستقرار. وهم لن يعتبروا دورهم ضاراً. بل على النقيض، فإنهم سينظرون إلى من يتدخل في طريقة حياتهم كخطر- ويتعاملون معه على هذا الأساس.

وبفضل قوتهم والرعاية التي يتمتعون بها فقد يكون لهم الكثير من المتعاطفين والأتباع. وفي الحقيقة، قد يكون كثير من محاوريك متواطئين معهم بطريقة ما.

من الضروري فهم الصلات القائمة بين اللاعبين السياسيين وبين اللاعبين الاقتصاديين. لأن ما قد يبدو للوهلة الأولى نشاطاً غير قانوني قد يتمتع بدرجة عالية من الشرعية المحلية (حتى لو كان غير قانوني من الناحية الفنية). بينما قد يكون الناس الذين سيعدمهم المرء شخصيات شرعية لا يتمتعون بشعبية إلى حد كبير ويكونون فاسدين. باختصار، إن الوضع في الدول الهشة يكون معقداً تعقيداً غير عادي. ومن أجل تغيير نظام الحوافز، فإنه يجب فهم فوائد الجريمة المنظمة وليس أضرارها فقط.

للمساعدة في فهم الوضع، وقياس تأثير الجريمة المنظمة في الوضع السياسي، يجب النظر في عدة قضايا:

- ما أسباب الجريمة المنظمة؟ وما عوامل تمكينها؟
- هل اخترقت الجماعات الإجرامية الدولة عن طريق مسؤولين فاسدين فيها. أم أن مسؤولي الدولة أنفسهم يديرون جماعات إجرام؟ وما أكثر أجزاء الحكومة تأثراً؟ وما الذي يكسبونه من علاقاتهم؟
- إلى أي حد وعلى أي مستوى (مستويات) حدث هذا؟ وإذا حدث على مستويات أدنى فقط، فإن درجة الضرر قد تكون خطيرة لكن يمكن احتواؤها. وإذا كان المسؤولون الكبار أو المشترعون بشكل خاص فاسدين أو يديرون الجريمة المنظمة (أو تتحكم بهم). فإن الضرر السياسي والبنوي سيكون خطيراً.
- هل تغلغت الجريمة المنظمة في الحكومة على مستوى المنطقة/ الإقليم أم في الحكم المحلي؟ وإلى أي درجة كان تغلغلها، وهل هو محصور في قلة من المناطق المحلية فقط؟ وكيف يظهر هذه التغلغل؟
- هل أفقد وجود الجريمة المنظمة على أي مستوى حكومي ثقة الشعب في الدولة أو في مؤسسات معينة من مؤسساتها؟ في بعض البلدان، تعد خدمات الجمارك من الخدمات التي أفسدتها الجريمة المنظمة وتعد خدمات غير جديرة بالثقة. وفي بلدان أخرى، يُعد القضاء موضع شبهة. وأحياناً يكون الجاني هو الجيش والشرطة.
- هل ضرب وجود الجريمة المنظمة ونشاطاتها الخدمات الاجتماعية المهمة (مثل توفير الرعاية الطبية أو دفع رواتب التقاعد أو الوصول إلى المواصلات العامة)؟

- هل تحرض الجماعات الإجرامية قوات مناهضة للحكومة، مثل الإرهابيين والمتمردين؟
- هل توجد ضوابط وتوازنات في النظام لا تزال تتمتع بالنزاهة (مثل وجود وحدة لمكافحة الفساد، أو مدعي عام، أو محقق في شكاوى حقوق الإنسان ضد موظفي الدولة، أو وحدة شرطية أو عسكرية نزيهة، أو قضاة ونواب الادعاء العام يتمتعون بالنزاهة)؟
- في جزء سابق من هذا الدليل، فحصنا الصلة بين الجريمة المنظمة وبين الأحزاب السياسية والمليشيات والجماعات المتمردة والقوات المسلحة. وهذه الصلات يمكنها أن تلحق ضرراً جسيماً بالمجتمع في المدى الطويل. وقد تجعل الظروف السياسية قطع هذه الصلات أمراً صعباً. فقد تلعب مثل هذه الجماعات أو الأفراد الذين يقودونها دور المخرب في عملية السلام. وهم قد يهددون بإشاعة الفوضى إذا تم المساس بجماعاتهم- وضمنياً بالمال الذي يجنونه من ذلك. ومن المؤشرات المهمة التي تحدد الضرر الذي يمكن أن تتسبب فيه مثل هذه الجماعات والنفوذ الذي تمارسه ما يلي:
- وجود معارضة قوية لتبني نصوص تشريعية معينة، على سبيل المثال فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، وكشف الذمة المالية للأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، وغسيل الأموال، والعمل المصرفي، وإجراءات مكافحة الفساد ومحاربة الجريمة، إلخ.
- وجود معارضة قوية لمراجعة أو فتح أسواق معينة أو فتحها للمراقبة الشفافة- مثل التعدين أو الأحراج.
- حماية مناطق معينة يتم فيها تسهيل القيام بأنشطة غير قانونية- مثل حماية الجيش للجزر المتاخمة للساحل حيث يتم إنزال عقاقير غير قانونية، أو المناجم التي يتم فيها استخراج الأحجار الثمينة، أو الحدائق والمحميات الطبيعية حيث يمكن العثور على الأشجار والحياة البرية الثمينة (واستغلالها).
- وجود معارضة قوية لإصلاح القطاع الأمني أو لمبادرات نزع السلاح وإلغاء التعبئة العامة وإعادة دمج المسلحين في المجتمع (مبادرات DDR). وكذلك معارضة جهود تعزيز الرقابة على الحدود.
- وجود مقاومة لإصلاحات مكافحة الفساد والعدالة الجنائية.

- وجود جماعات مسلحة أو هجمات مسلحة على الصحافيين أو أعضاء المجتمع المدني الذي يقدمون تقارير عن الأنشطة الاقتصادية غير القانونية.
- وجود مؤشرات ثروات للوجاهة والتباهي لدى زعماء هذه المجموعات- سيارات فاخرة، وأسلحة جديدة، ومجوهرات، وملابس جديدة غالية الثمن. وهذه رموز وضع يتمتع بالثروة والنفوذ وينطوي على تأثير في المجتمعات في أوساط الشباب بصفة خاصة.
- وجود تركيز على إغداق المال على المجتمع عند البدء في العملية السياسية.
- منح امتيازات لجماعات معينة في عملية التسوية.
- تقديم أموال للصحافيين لنشر تقارير إيجابية عن أنشطة الزعيم أو الجماعة.

كل هذه المؤشرات وغيرها التي قد ترصدها هي علامات وجود جماعات تم تجربتها وتسعى إما للحفاظ على مناصبها أو لكسب دور سياسي أبرز. وقد يكون للجماعة محل النظر طموحات سياسية مشروعة. ويكمن التحدي في التأكد من عدم تمويل هذه الطموحات من موارد مكتسبة من أنشطة إجرامية. ويمكنك أن تلعب دوراً رئيسياً بفهم حجم هذه الموارد وكيفية إضعاف هذه الصلة بمرور الوقت.

هناك جانب آخر يستحق النظر في هذا التحليل وهو تعبئة المجتمع ضد الجريمة المنظمة ويشمل ذلك تأليف مجموعات أمن أهلية. وفيما يلي بعض المسائل التي يجب النظر بها:

- قد يكون هذا مريكاً جداً للعملية السياسية، ويمكن أن تراكم مجموعات الأمن الأهلية الدعم لها وقدرتها القتالية بسرعة.
- إن مجموعات الأمن الأهلية في مجتمعات كثيرة تحولت هي نفسها إلى مجموعات إجرامية، تنفذ أعمال العنف من دون اهتمام بالضحايا لتسيطر في نهاية المطاف على بعض مجالات سوق الجريمة.
- يمكن أن تكون مجموعات الأمن الأهلية وكيلاً لأحد حلفاء العنف السياسي أو العرقي.
- يجب منع تكوين مجموعات أمن أهلية في وقت مبكر، من خلال فهم ما هي الدوافع النهائية لمجموعات الأمن الأهلية ومن خلال القيام بمحاولة منسقة لإجهاض مصدر تظلمها وإحباط الدعم الذي تلقاه من المجتمع.

- إن مجموعات الأمن الأهلية التي تفتقر إلى الدعم الشعبي تكون أضعف. وقد يكون سحق المجتمع على الجريمة المنظمة الذي تعتمد عليه مجموعات الأمن الأهلية فرصة لك للرد بقوة بطرق مثمرة أكثر. وذلك بناء قدرة المجتمع على الصمود ودعم أولئك الساعين إلى الحلول السلمية.
 - هناك نقطة نهائية هي أن الضرر السياسي والبنوي قد لا ينحصر في المجتمع الذي تعمل فيه. فتجريم دولة واحدة قد تكون له تداعيات إقليمية خطيرة، خصوصاً إذا كانت طبيعة سوق الجريمة عابرة للحدود الوطنية. وضمن أمور أخرى، راقب ما يلي:
 - تمويل أحزاب سياسية في دول مجاورة من أموال الجريمة التي تكون دولتك مصدرها.
 - انتشار النشاط الإجرامي إلى بلدان مجاورة عندما يباشر المجتمع الدولي (في شكل بعثة سياسية أو بعثة لبناء السلام، على سبيل المثال) دوراً مرئياً أكثر. ويُشار إلى هذا أحياناً بالاستبدال أو تأثير البالون.
 - استثمار أموال الجريمة (في البنوك والفنادق والممتلكات) في دول مجاورة ويتم بذلك إرباك الاقتصاد في تلك البلدان أو الأقاليم.
 - انتقال الجماعات الإجرامية عبر الحدود، ويشمل ذلك انتقالها بسبب وجود صلات قرابة أو طرق تجارة تاريخية.
 - وجود مناطق حدودية قد تعمل فيها الجماعات الإجرامية بحصانة وتكون لها صلات مع السكان على كلا جانبي الحدود.
- تتمثل النقطة الشاملة هنا في أنه يجب احتواء الضرر الناتج عن الجريمة المنظمة في مجتمع واحد من أجل منع انتشاره إلى داخل بلدان أخرى. ويكون للجريمة عبر الوطنية، بتعريفها ذاته، تأثير في أكثر من بلد واحد. ومن ثم فإن معالجة المشكلة في بلد واحد فقط تُعد نصراً باهظ الثمن، لكنها تثير عدم الاستقرار في دولة مجاورة نتيجة لذلك، وباستخدام التشبيه بمرض السرطان مرة أخرى، يجب منع انتشاره من أجل حماية الجسم ككل (في هذه الحالة المنطقة الأوسع).

الضرر الاقتصادي

كما في حالة الضرر السياسي أو البنوي، فإنه قد يكون من الصعب تقدير مدى الضرر الاقتصادي. وقد تم التوضيح فعلاً أنه، في المدى القصير، قد تنتج الجريمة

المنظمة بعض الآثار الإيجابية: دعم المجتمعات واستثمار الأموال في بعض القطاعات، بالرغم من كونها أموال جريمة. ففي نهاية المطاف، تملأ الجماعات الإجرامية في العادة فراغاً حيث تعجز الدولة عن توصيل الخدمات العامة أو لا تريد توصيلها، وهي قد تتمتع بدرجة شعبية عالية لأنها توفر السلع. وفي الدول الهشة، قد تكون هياكل السوق غير القانونية أساسية من أجل البقاء. لذلك، فإن من يهدد بإرباك هذه الأسواق- ومن ذلك أطراف المجتمع الدولي- سيعده المجتمع المحلي، وكذلك حماة النظام بالتأكيد، تهديداً لهم.

في حين قد يكون النشاط غير القانوني آلية للتعامل مع الوضع في المدى القصير، فإن أي مجتمع مسالم لا يمكنه أن يقوم على أساس الجريمة في المدى الطويل. وبالرغم من حيوية فهم الحوافز للجريمة، فإن الهدف في نهاية المطاف يجب أن يكون لهذا السبب هو خفض الانكشاف أمام النشاط الإجرامي.

سوف تتضح بعض أعراض الأضرار الناجمة عن الأنشطة غير القانونية منذ البداية (مثل الخسائر التي تكبدها الأعمال نتيجة لدفع رسوم الحماية) بينما قد يكون من الأصعب تحديد أعراض أخرى في المدى القصير (مثل ابتعاد المستثمرين والمانحين الأجانب عن البلد نظراً لارتباط سمعته بالجريمة والفساد). ويمكن في معظم الحالات عزل ثلاثة أشكال من الأضرار الاقتصادية المتداخلة الناجمة عن الجريمة المنظمة.

الشكل الأول هو الضرر المباشر الذي يصيب الاقتصاد ككل. ويمكن أن تشمل الأسئلة التي تحتاج إلى متابعة ما يلي:

- ما العوامل التي جعلت الاقتصاد عرضة لتغلغل الجريمة، على سبيل المثال، ضعف التنظيم، وانعدام المنافسة، والاعتماد على مورد واحد أو اثنين فقط؟
- هل أعلن المستثمرون الأجانب علانية أنهم لن يستثمروا بسبب أنشطة الجريمة المنظمة والفساد؟
- كم تنفق أكبر الشركات ومشاريع الأعمال في المجتمع على التكاليف المرتبطة بالأمن؟
- ما فكرتها عن الفساد في البلد؟
- هل هناك أمثلة على الجريمة المنظمة التي تستهدف الأعمال استهدافاً مباشراً؟
- كيف تشوه الجريمة الأسواق القانونية؟

وكيف كانت أسواق معينة ستعمل لو لم تكن الجريمة المنظمة ناشطة؟ يرتبط النوع الثاني من الضرر الاقتصادي بتأثير استثمار أموال الجريمة في المجتمع. وبالتشوهات التي قد يخلقها ذلك. وقد تريد أن تسأل أيضاً:

- هل ارتفعت أسعار العقارات المحلية أثناء غسيل جماعات الإجرام لأرباحها؟ ما مقدار هذه الزيادة، وهل يمكن تتبع آثارها على مدار مدة زمنية معينة؟
- هل حدثت طفرة في مجال الإنشاءات في الفترة التي أعقبت انتهاء الصراع؟ وهل يتم تمويل هذه الطفرة بأموال تم الحصول عليها من أنشطة إجرامية؟ وما حجم الإنشاءات الجارية؟ وهل يمكن تقدير قيمتها؟
- هل توجد زيادات غير عادية في الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل استثمرت أموال الجريمة في أي قطاع بعينه من قطاعات الاقتصاد (على سبيل المثال، في الفنادق والказينوهات)؟ لماذا يبدو ذلك جذاباً للجماعات الإجرامية؟
- هل توجد أدلة على أن بعض الاستثمارات أو الأعمال التي استثمرت الجريمة المنظمة فيها أموالها ما هي ببساطة سوى وإجهات لغسيل عائدات الجريمة (مثل المطاعم الفارغة أو المغلقة غالباً لكنها لا تزال مطاعم تجني الأرباح)؟
- هل هناك أدلة على وجود صلات مع المغتربين أو على أن الأموال تنتقل إلى خارج البلد؟

والنوع الثالث من أشكال الضرر الاقتصادي يلحق بالناس العاديين. ويصعب تحديد هذا النوع وقد يكون هو النتيجة غير المباشرة لأشكال الضرر الأخرى. وأحد الاختبارات المهمة هو كيف يؤثر الضرر الاقتصادي في الفقراء الذين يملكون القليل من الموارد لاستيعاب تكاليف هذا الضرر- أي كيف يؤثر هذا الضرر في المجتمعات التي تعاني من ضعف شديد. ومن الأسئلة التي يمكن طرحها ما يلي:

- هل يوجد قطاع اقتصادي يعتمد الفقراء عليه تأثر سلباً بالجريمة المنظمة؟ على سبيل المثال، إذا كانت صناعة صيد الأسماك تسمح عادة للصيادين الأصغر بالعمل لكن مجموعة واحدة أصبحت تسيطر عليها وأقصت الآخرين بالعنف، أو هل ارتفعت تكلفة النقل للناس العاديين؟
- هل هناك نقاط تفتيش أو غيرها من القيود (تديرها الشرطة أو قطاع الطرق) التي ترفع تكلفة الحركة والانتقال؟

- هل نتج عن غياب الأمن أو عن التهديد بالعنف ضرر اقتصادي لحق بالناس العاديين؟ وإذا لم يستطع الناس الوصول إلى العمل، أو تم قتل كسبة الخبز الرئيسيين أو لحقت بهم إصابات، أو تعذر القيام بالنشاط الاقتصادي في المجتمع المحلي، فإن ذلك سوف يتسبب على الأرجح في ضرر اقتصادي كبير.
- هل توجد أدلة على هجرة الأدمغة، أي تحديداً انتقال الناس إلى الخارج هرباً من العنف وبحثاً عن فرص أفضل؟

إذا لاحظت أن الجريمة مفيدة فعلاً لنسبة مهمة من السكان، ستكون هذه ملاحظة مهمة أيضاً (كما نوقش سابقاً). ضع هذا في تقريرك ليفهم صناع القرار فهماً أفضل الاقتصاد السياسي للمجتمع الذي يعملون فيه، ويفهموا كذلك دوافع أصحاب المصلحة وحوافز العنف والإجرام.

الضرر المادي:

هذه الفئة من الضرر واضحة بما فيه الكفاية، وتمثل الضرر المادي المباشر الذي يلحق بالأفراد والمجتمعات. ولهذا الضرر تكاليفه، وبعضها يمكن قياس مقداره مباشرة.

يشمل الضرر المادي التأثير المباشر للجريمة المنظمة في الأفراد والمجتمعات مثل الزيادات في العنف الشخصي. ومن الاعتبارات المهمة التي تؤخذ في الحسبان عند قياس الزيادات في مستويات العنف الناتج عن الإصابات التي تلحق بالأشخاص تعقب ما إذا كانت هناك زيادات في الإصابات المرتبطة بالأسلحة النارية وما إذا كان يمكن ربط ذلك بأنشطة جماعات الجريمة المنظمة. يمكن أن يكون تأثير الجريمة المنظمة مباشراً أكثر. وإن استمر شديداً. وعلى سبيل المثال، يعود سبب الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) في بعض البلدان لحقيقة أن تهريب المخدرات قد زاد من نسبة تعاطي المخدرات بالحقن في الوريد. ما غذى انتشار فيروس HIV من خلال استعمال الإبر الملوثة. أو، قد يزداد تعاطي المخدرات عندما يدفع للمجرمين الأدنى مستوى عيناً (مخدرات) بدلاً من الدفع لهم نقداً.

ويمكن أن تقود الجريمة المنظمة أيضاً إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وتؤثر في حرية الحركة، وحرية التعبير، والتحرر من الخوف، وحق الشخص في الحرية والأمن. وفي بعض الحالات، قد ينتهك المجرمون هذه الحقوق. وفي حالات أخرى، قد تقود ردة الفعل الثقيلة الوطأة للدولة ضد الجريمة إلى انتهاك حقوق الناس.

بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون الضرر الشخصي مادياً صرفاً، بل نفسياً أيضاً. فقد أظهر الخوف من الجريمة وعدم الأمان أن له تأثيراً رئيسياً في كيفية عيش الناس أو في ما إذا كان الناس يستطيعون الوفاء بمتطلبات حياتهم. وبعض الجرائم، مثل الاختطاف، وسرقة السيارات، والسطو المسلح، عدا عن الضرر الحقيقي جدّاً الذي يصيب الضحايا، تكون لها نتائج ضارة بصفة خاصة على أفكار المجتمعات عن السلامة. ويهرب الأغنياء أو ينسحبون إلى مجتمعات محمية بينما يظل الفقراء في بيوتهم بعد حلول الظلام يبحثون عن الحماية من أي شخص يمكنه توفيرها (بمن في ذلك الجماعات الإجرامية). وقد نوقش هذا الجانب بصورة أوفى أدناه تحت عنوان الضرر الاجتماعي.

فيما يلي بضعة أسئلة لمتابعتها والنظر فيها:

- كم عدد القتلى نتيجة لنشاطات الجريمة المنظمة؟ وهل حدثت زيادات في جرحى الإصابات بطلق ناري وجرائم القتل المرتبطة بالعنف الإجرامي؟ إن زيارة لمستشفى محلي أو ثلاجة موتى قد تزودك ببيانات لن تتوفر لدى الشرطة.
- هل نتج عن أنشطة الجريمة المنظمة (كنتيجة مباشرة أم غير مباشرة) ضرر يمكن قياس مقاديره؟ على سبيل المثال، انظر إلى عدد متعاطي المخدرات، أو عدد العاملين في البغاء الذي تديره جماعات إجرامية، أو ما إذا كان توجد زيادة في ضحايا الإتجار بالبشر.
- هل توجد جرائم عنف معينة تسبب ضرراً كبيراً للأفراد وعائلاتهم وأيضاً تزيد الخوف من الجريمة والجريمة المنظمة بصفة خاصة؟
- هل الجريمة ظاهرة حضرية أم ريفية أم كلتاها؟ هل توجد أحياء معينة تتأثر تأثيراً خاصاً، أو تنشأ منها جماعات إجرامية؟

الضرر الاجتماعي

من الأصعب قياس مقدار الضرر الاجتماعي عن قياس مقدار الضرر المادي، لكنه لا يقل عنه في الأهمية، فقد يشمل، على سبيل المثال، التكاليف المرتبطة بعجز الشباب عن الذهاب إلى المدرسة أو خوف كبار السن من المغامرة بالخروج بسبب أفعال مجموعات الجريمة المنظمة. إن خسارة الممتلكات، خصوصاً إذا كان المرء فقيراً لا تسمح موارده القليلة باستيعاب الخسارة، يمكن أن تكون لها نتائج اقتصادية خطيرة أيضاً.

قد تعني سرقة دراجة هوائية عجز شخص ما عن الذهاب إلى العمل أو عن البحث عن العمل في مكان أبعد. وقد تعني سرقة الماشية خسارة مصدر العيش.

يتطلب قياس الضرر الاجتماعي بصفة عامة رؤية كيف غير الناس طريقة حياتهم نتيجة لأنشطة الجريمة المنظمة. وقد يحدث ذلك إما نتيجة للتهديدات أو لعدم الإحساس بالأمان، أو لأن الناس قد انجروا إلى نشاطات الجريمة المنظمة ذاتها. والمثال الأوضح على الحالة الأخيرة هو الضرر الاجتماعي الناجم عن انضمام الشباب للعصابات: فهذا له تأثير ضار في الشباب أنفسهم بل وفي المجتمع الأوسع أيضاً.

ويتبع ذلك بعض الأسئلة التالية التي لا بد من سؤالها:

- هل توجد نتائج اجتماعية واضحة لأفعال الجريمة المنظمة؟ يظهر ذلك على الأرجح في شكل ما من أشكال التغيير في السلوك. ويجدر التأكيد على أن هذه النتائج قد لا تكون واضحة أو يمكن تقديرها على الفور. والناس الذين لا يغادرون منازلهم بعد الغروب قد لا يواجهون تكاليف فورية، مع أن التكاليف بالنسبة للمجتمع قد تكون مرتفعة بسبب أن الناس قد لا يزورون المحلات التجارية أو المؤسسات الاجتماعية المحلية. فهل يزداد خوف الناس من الجريمة والضرر الشخصي؟
- هل يوجد ببساطة قبول أكبر للعنف والفساد بمرور الوقت؟
- هل الضرر الذي يصيب بعض الجماعات- مثل الشباب أو الفقراء أو كبار السن أو السيدات أو الفتيات- ظاهر أو يمكن تقديره بصورة واضحة أكثر من ظهوره وإمكانية تقديره لدى جماعات أخرى؟
- هل قادت خسارة أشكال من الممتلكات (الماشية أو وسائل النقل، على سبيل المثال) إلى خسائر اقتصادية أخرى (مثل الدخل)؟
- هل تسبب منتجات معينة تهريبها الجريمة المنظمة (مثل المخدرات أو الأدوية المغشوشة) ضرراً داخل المجتمع؟
- هل تتعرض البنى الاجتماعية والعائلية التقليدية للتهديد من أنماط الأدوار الجديدة؟
- هل أصبحت صورة الجماعات الإجرامية وقادتها أجمل، بينما يتم التشهير بالدولة لفشلها في الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد الاجتماعي؟

الضرر البيئي:

يوجد للكثير من أنشطة الجريمة المنظمة تأثير مباشر في البيئة. ونكرر، قد يكون بعض هذه الأثار واضحاً على الفور، لكن نتائجه تكون طويلة المدى. ومن الأمثلة الأوضح للضرر البيئي أنشطة الجماعات الإجرامية في قطاع الغابات- المنح غير القانوني لتراخيص قطع الأشجار ونشرها وإزالة الغابات في أجزاء كثيرة من العالم. (ومثالنا عن ظبي الدقذق يوضح التحدي الأوسع لخفض تدمير الأنواع المعرضة لخطر الانقراض.) ومن الأمثلة الأخرى نتائج التعدين غير القانوني، والاستخراج غير القانوني للنفط، والتلوث الناتج عن المنتجات التي تستخدم في إنتاج المخدرات، ودفن النفايات الخطرة أو الإلكترونية.

تكون بعض أنواع الضرر البيئي خطيرة جداً بحيث يتعذر تقدير حجمها ببساطة (فتدمير الأنواع لا رجعة عنه، على سبيل المثال) بينما يمكن التراجع عن أنواع أخرى من الأضرار، مثل خسارة إيرادات السياحة المحتملة بسبب تدمير الحدائق الوطنية. ويظل دفن النفايات المنظم غير القانوني من دول العالم المتقدمة إلى الدول النامية يمثل تحدياً في كثير من الأماكن- فيما يلي النتائج البيئية والمادية والاجتماعية.

قد تتضمن بعض الأسئلة المتعلقة بتحديد الضرر البيئي ما يلي:

- هل يمكنك تحديد الخسائر البيئية المباشرة وغير المباشرة معاً لسوق الجريمة محل النظر؟ والخسائر المباشرة قد تكون أقصر مدى في طبيعتها بصفة عامة؛ أما الخسائر غير المباشرة فقد ترتبط بنتائج في المدى الطويل.
- هل توجد خسائر بيئية ناتجة عن أسواق الجريمة التي تبدو غير مرتبطة باستغلال البيئة ذاتها؟ فدفن النفايات غير القانونية، على سبيل المثال، قد يدمر حقول صيد الأسماك. وقد يكون للتخلص من المواد الكيماوية المستخدمة في معامل العقاقير غير القانونية نتائج بيئية خطيرة، منها إمداد السكان بالمياه.
- كيف يمكن أن تستمر هذه الجرائم؟ من المستفيد من استمرارها ومن الذي يسهل هذه الجرائم، خصوصاً إذا كانت ترتكب على نطاق واسع؟

الجدول ٢. جدول الأضرار الناتجة عن الجريمة المنظمة.

خاصة بالبلد/ دولية	مجتمعية/ إقليمية	فردية/ محلية	
<ul style="list-style-type: none"> • الإضرار بالنظام السياسي العام • الإضرار بسمعة الدولة 	<ul style="list-style-type: none"> • حكم محلي وإقليمي فاسد لا يقوم بوظائفه • عجز عن توفير حتى الخدمات الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم الثقة في هيكل الدولة • الانسحاب من الحياة المجتمعية • تقويض المؤسسات المحلية الرئيسية، مثل المدارس والمحاكم المحلية 	الضرر السياسي والبنوي
<ul style="list-style-type: none"> • عقبات أمام التنمية الاقتصادية • سحب الاستثمارات الأجنبية لأن توقعات المستقبل تبدو أقل حيوية 	<ul style="list-style-type: none"> • التدهور الاقتصادي للمجتمعات المحلية وارتفاع تكاليف الأعمال المحلية • تنمية مشوهة وارتفاع في أسعار الممتلكات • نقص الاستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع الأسعار • خيارات أقل • مخاوف أمنية عند الدخول في نشاطات أعمال محلية • هجرة الكفاءات 	الضرر الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع التكلفة الاقتصادية وتكاليف الرعاية الصحية للعائلات والحكومة المركزية 	<ul style="list-style-type: none"> • التأثير الشامل للعنف وانتشار سوء المعاملة والمرض في المجتمعات 	<ul style="list-style-type: none"> • ضرر مادي وعاطفي مباشر للأفراد • الإصابات والوفاة 	الضرر المادي
<ul style="list-style-type: none"> • الضرر البيئي في المدى الطويل • انخفاض القدرة على الاستفادة من الموارد الطبيعية في المدى الطويل 	<ul style="list-style-type: none"> • خسارة موارد المجتمع للتنمية في المستقبل 	<ul style="list-style-type: none"> • انحطاط المجتمعات المحلية • نهب جماعات من الخارج للموارد المحلية 	الضرر البيئي

تقييم الأضرار الناتجة عن الجريمة المنظمة وحساب تكاليفها

في ضوء الشرح أعلاه ينبغي أن يكون واضحاً أن الأشكال المختلفة للأضرار تتداخل ويعزز أحدها الآخر. وأنت لست بحاجة إلى عرض الأضرار الناتجة عن أي سوق للجريمة ورد تحت العناوين أعلاه. لكنها قد تساعدك في التفكير من خلال التأثير الشامل للجريمة المنظمة. كما أنها تساعد عندما يكون لديك ما يكفي من البيانات كي تحاول أن تبني شرحاً يحلل كل الأضرار الناتجة عن أي سوق للجريمة.

يعد حساب التكاليف طريقة لاطلاع صناع القرار على تقديرات لأية آثار تكون موجودة. ولا يمكن القيام بذلك بدقة دائماً؛ وكما هو موضح أعلاه، فإن تكاليف بعض الأشياء، مثل خسارة الحياة البشرية وتدمير الأنواع، لا يمكن حسابها. وبالرغم من ذلك، فهي تعطيك طريقة لمراقبة الضرر بمرور الوقت وللتأثير في الناس بأهمية اتخاذ بعض الإجراءات. ويوضح الجدول ٢ أعلاه ملخصاً لأنواع الضرر المختلفة وتأثيرها في مستويات مختلفة من المجتمع.

خاتمة

باستخدام المعلومات التي تم جمعها عن طريق هذا الدليل، ينبغي أن تكون لديك الآن صورة أوضح كثيراً للخطر الذي تمثله الجريمة المنظمة في الميدان الذي تعمل فيه.

تذكر النقاط التالية:

- لا يجب أن يكون تحليل ظاهرة أسواق الجريمة والجريمة المنظمة تقييماً لمرة واحدة، فهو بحاجة إلى أن يتحول إلى جزء من النظام ذاته، ليصبح جزءاً من العمل كالمعتاد. وإذا كانت توجد لجنة أو هيئة ذات صلة تدرس الاتجاهات السياسية والعسكرية الجارية، وكانت الجريمة المنظمة تمثل تحدياً كافياً، يجب عندئذ تقديم المعلومات وبحثها في تلك اللجنة أو الهيئة.
- من المفيد تطوير بعض المؤشرات الشاملة أو الرائدة بمرور الوقت، للفصل فيما إذا كنت تعتقد بأن الموقف يتحسن أم يزداد سوءاً، ولمعرفة ما إذا كانت توجد نتيجة للإجراء الذي يجري العمل به، أم تتمخض عنه نتائج غير مقصودة من اتخاذه. ولا توجد طريقة صحيحة للقيام بذلك، لكن تحديد مجموعة من الإجراءات سوف يمكنك ببساطة من تتبع الاتجاهات بمرور الوقت، وذلك سوف يكون مساعداً لصناع القرار.
- نظراً لأن القضايا موضوع البحث هي قضايا عبر وطنية، فإنه لا يمكن لبلد واحد أن ينجح في معالجتها منفرداً. لذا تحدث مع الزملاء في البلاد المجاورة أو في المقر الرئيسي ممن قد تكون لهم رؤية إقليمية أو دولية أوسع من أجل تبادل المعلومات والنظر إلى القضية في إطار أوسع.
- يجب أن تحصل الردود على أسواق الجريمة وعلى الجريمة المنظمة على دعم سياسي رفيع المستوى؛ وإلا سيكون تأثيرها محدوداً - سواء في الحكومة أو في بعثة خارجية أو بعثة تابعة للأمم المتحدة. وقد يتطلب الأمر اتخاذ بعض القرارات السياسية الصعبة - خصوصاً إذا كان من الواضح أن تورط سياسيين أو صناع قرار كبار يعد مركزياً لنمو أو بقاء الأنشطة الإجرامية. وفي المجتمعات التي تمر بمرحلة عنق الزجاجة في عملية الانتقال السياسي، والتي تعمل ضد قادة سياسيين قد يكونون في موقع يمكنهم من إعاقة التقدم نحو السلام، فإن ذلك يستدعي الدعوة إلى اتخاذ

قرار سياسي، يزن نتائجه مقابل الضرر الناجم عن ضلوعهم في الأنشطة الإجرامية وما قد تلحقه بالمجتمع ككل من أضرار. لكن يمكنك توجيه تلك الدعوة فقط إذا امتلكت المعلومات، ولهذا السبب فإن تقييم الخطر يعد أساسياً.

طبعاً، يظل السؤال في نهاية المطاف هو: ما الذي ستفعله بتقييم الخطر الذي أعدته؟ سوف نعالج هذا السؤال المعقد ونتأمله البعيدة المدى في تقرير منفصل لمعهد السلام الدولي (IPI). "سلام دون جريمة".

عن المؤلفين

مارك شو هو مدير برنامج المجتمعات والحدود والصراعات في مؤسسة STATT للاستشارات في هونج كونج. وقد عمل سابقاً لمدة ١٠ سنوات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). بما في ذلك عمله كمستشار بين الأقاليم، ورئيس وحدة إصلاح العدالة الجنائية، كما عمل مع البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما قام بعمل ميداني مكثف في الدول الهشة والدول الخارجة من الصراع. وقد شغل عدة مناصب أخرى في الحكومة والمجتمع المدني منها: مدير المراقبة والتحليل في أمانة جنوب أفريقيا للسلامة والأمن، ورئيس برنامج الجريمة والشرطة في معهد دراسات الأمن في بريتوريا، وزميل أول لمؤسسة فورد في المعهد الجنوب أفريقي للشؤون الدولية، وباحث بمعهد السلام الأميركي في الصراعات المحلية بمركز دراسات السياسات في جوهانسبرج، ومستشار لوزير السلامة لإقليم جواتنغ. ومراقب للعنف في السكرتاريا الوطنية للسلام، وترأس مارك لجنة التحقيق في إصلاح الشرطة في جنوب أفريقيا وكان الكاتب الرئيسي لورقة الحكومة البيضاء عن السلامة والأمن عام ١٩٩٨. وقد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ويتواترراند في جوهانسبرج وقام بالنشر على نطاق واسع في قضايا السلام والأمن وإصلاح العدالة.

والتر كيمب رئيس قسم أوروبا وآسيا الوسطى في معهد السلام الدولي (IPI) الذي يتخذ من فيينا مقراً له. وقد كان المتحدث الرسمي وكاتب الخطابات سابقاً في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). كما عمل مستشاراً أول سابقاً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). وقد حصل على درجة الدكتوراه من مدرسة لندن للاقتصاد وقام بالنشر على نطاق واسع حول منع الصراعات، والأقليات الوطنية، والجريمة المنظمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والاقتصاد السياسي للصراع. وهو يترأس حالياً مشروعاً اسمه "السلام دون جريمة" يبحث في كيفية تعزيز قدرة المنظمات المتعددة الأطراف لمنع الخطر الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الوطنية والرد عليه.

معهد السلام الدولي (IPI) هو مؤسسة أبحاث مستقلة دولية غير ربحية بموظفين يمثلون أكثر من ٢٠ جنسية، وله مكاتب في نيويورك تقع في مقابل مقر الأمم المتحدة، وله مكاتب في فيينا. والمعهد يكرس جهوده لدعم منع الصراعات وتسويتها بين الدول وداخلها عن طريق تقوية السلام الدولي والمؤسسات الأمنية. ولتحقيق هذا الغرض، يجمع معهد السلام الدولي بين أبحاث السياسات، وعقد المؤتمرات، والنشر، والتواصل.



777 ساحة الأمم المتحدة، نيويورك، NY 10017-3521. الولايات المتحدة الأمريكية

الهاتف: +1-212-687-4300 الفاكس: +1-212-983-8246

النمسا، فيينا 3، Freyung 1010

الهاتف: +43-1-533-8881 الفاكس: +43-1-533-8881-11

www.ipinst.org